



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مديرية الضرائب – عين تموشنت-

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين

إبراهيم عبد القادر

مراح محمد

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا
مشرفا
ممتحنا

كش محمد
مالطي سناء
معطلا امال

الأستاذ
الأستاذة
الأستاذة

السنة الجامعية: 2023-2024



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مديرية الضرائب – عين تموشنت-

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين

إبراهيم عبد القادر

مراح محمد

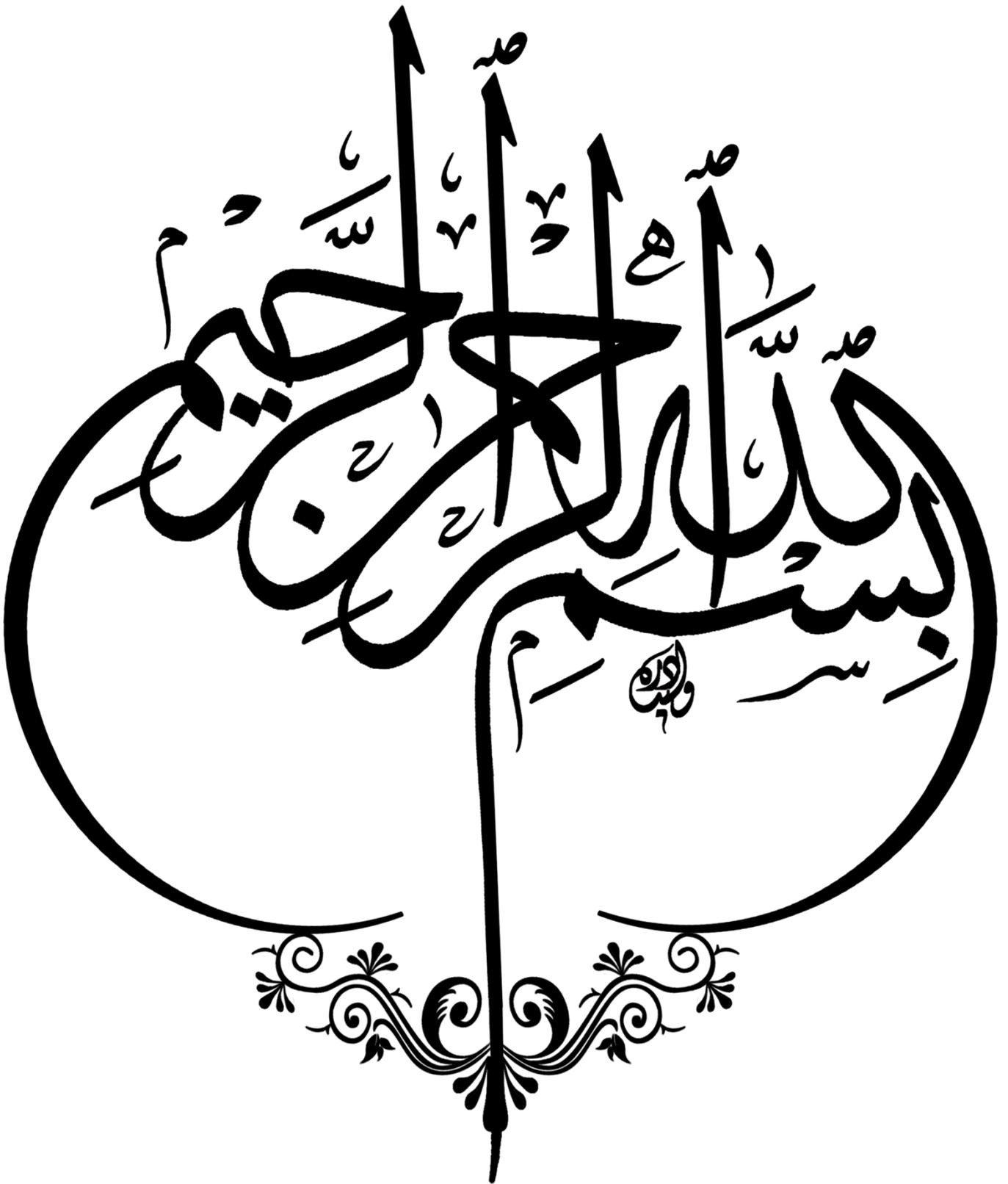
مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا
مشرفا
ممتحنا

كش محمد
مالطي سناء
معطلا امال

الأستاذ
الأستاذة
الأستاذة

السنة الجامعية: 2024-2023



الشكر و التقدير

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه الزعمة الطيبة و النافعة زعمة
العلم البصيرة

نتقدم بخالص شكرنا الى كل من كان عوننا لنا في دربنا لإنجاز هذه المذكرة.

الى كل من نهلنا من منابعم العلمية من أساتذة الكلية عامة و الأستاذة المشرفة
خاصة "مالطي سناء".

الى كل من تقدم لنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الهداء

الحمد لله رب العالمين منزل الكتاب و الهدى و تذكره أولى الألباب
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:
الى من وضع الله سبحانه وتعالى الجنة تحت أقدامها ووقرها في كتابه العزيز
أمي العزيزة.

وستبقى كلماتك نجوم أهدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز

الى الزوجة الكريمة السند و العوض في دنياي

الى فلدي كبري بناتي "ابتهال"، و "هبة"

الى من عاتقني و نحن نشق الطريق معنا نحو نجاح مسيرتنا العلمية الى رفيق
المذكرة "مراح محمد"

الى كل من ساعدني و كان له دور من قريب أو بعيد في اتمام هذه الدراسة
خاصة "أصدقاء العمل"

أسأل المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا و الآخرة

محمد القادر

الهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه افضل
الصلوة وازكى التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

الى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي

الى من كانت ملجئي و يدي اليمنى في هذه المرحلة

زوجتي الكريمة .

الى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياة العقد المتين بناتي "مريم"، "تقوى"،
والتكوتة "عائشة"

الى كل من ساندني من البداية و لازلوا و أختي "ايمان" و أخي "مصطفى" و
كل زملائي في العمل، الذين كان لهم بالغ الأثر في كثير من الصعاب و العقبات
الى صديقي في التخرج ابراهيم عبد القادر.

الى كل من ساعدني و كان له دور من قريب أو بعيد في اتمام هذه الدراسة
خاصة "أصدقاء العمل"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
-	البسمة
I	الشكر
II	الاهداء
III	ملخص
V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
أ-د	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الاطار النظري للرقابة الجبائية و المعلومات المحاسبية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
3	المطلب الأول: تعريف، أهداف، مبادئ وأسباب اجراء الرقابة الجبائية
6	المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية
10	المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية
13	المطلب الرابع: علاقة الرقابة الجبائية مع الغش و التهرب الضريبي
14	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية
14	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية
18	المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية
19	المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية
21	المطلب الرابع: دور الرقابة الجبائية في تحسين المعلومات المحاسبية
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات المحلية
28	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
30	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
31	خلاصة
	الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب -عين تموشنت-
33	تمهيد
34	المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
34	المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب و مهامها
38	المطلب الثاني: الاطار التعريف بالهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل
41	المطلب الثالث: مهام مكتب المستخدمين والتكوين
44	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية على مديرية الضرائب -عين تموشنت-

فهرس المحتويات

44	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
45	المطلب الثاني: دراسة بيانات الإستبيان وثباته
52	المطلب الثالث: تصميم أداة البحث (الاختبارات)
59	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة
59	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان
62	المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الإحصائية
64	المطلب الثالث: دراسة حالة مطحنة
67	خلاصة
69	خاتمة عامة
71	قائمة المراجع
75	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(01-2)
47	توزيع العينة حسب العمر	(02-2)
48	توزيع العينة حسب الدرجة العلمية	(03-2)
50	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.	(04-2)
51	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل	(05-2)
53	درجات سلم ليكرت الخماسي	(06-2)
53	نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach	(07-2)
55	. نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل محور و المعدل الكلي للفقرات حسب ارتباط بيرسون	(08-2)
56	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "الرقابة الجبائية "	(09-2)
57	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " جودة المعلومات المحاسبية "	(10-2)
59	توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكرت	(11-2)
60	تحليل عبارات المحور الأول " الرقابة الجبائية "	(12-2)
61	تحليل عبارات المحور الثاني " جودة المعلومات المحاسبية "	(13-2)
62	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط	(14-2)
63	جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA	(15-2)
63	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط	(16-2)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت	(01-2)
41	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل	(02-2)
46	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(03-2)
48	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	(04-2)
49	توزيع العينة حسب الدرجة العلمية	(05-2)
50	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	(06-2)
52	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل	(07-2)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح مدى تأثير الرقابة الجبائية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة، وكذا تبين الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مصداقية التصريح المحاسبي

و لتحقيق هذا الهدف تم توزيع 62 استبانة على موظفي مديرية الضرائب - عين تموشنت، لتجميع البيانات الأولية من عينة الدراسة، و خلصت نتائج الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الجبائية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الجبائية، جودة المعلومات المحاسبية، المؤسسة، مديرية الضرائب .

Abstract:

This study aims to clarify the extent of the impact of tax control on improving the quality of accounting information in the institution, as well as to clarify the role that tax control plays in the credibility of the accounting statement.

To achieve this goal, 62 questionnaires were distributed to the employees of the Tax Directorate - Ain Temouchent - to collect primary data from the study sample. The results of the study concluded that there is a statistically significant effect of tax control on improving the quality of accounting information in the Tax Directorate - Ain Temouchent.

Keywords:

Excise control, quality of accounting information, institution, tax directorate.

مقدمة عامة

شهدت أغلب دول العالم تزايداً في النفقات العامة، من سنة إلى أخرى، خاصة عند تخلي الدولة الحديثة عن الأفكار الكلاسيكية التي تلزمها بالحياد في العملية الاقتصادية، ومنه أملى دور الدولة المتدخلة على السلطات العمومية على اختلاف توجهاتها وسياساتها الاقتصادية أن تعمل على توفير الموارد المالية الدائمة واللازمة لمجابهة النفقات العامة المتزايدة بفعل تعدد مجالات التدخل في شتى مجالات الحياة.

من بين الموارد نجد الإيرادات الجبائية التي تشكل إيرادات ثابتة من خلالها تهدف الدولة إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، لسعيها جاهدة في البحث عن نظام ضريبي محكم يمكنها من ذلك ويعمل على توعية وتشجيع المكلفين والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

نجد الرقابة الجبائية من أهم أجهزة الدولة كوسيلة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تشكل دافع حسن في تمويل الخزينة، ونظراً لكون النظام الجبائي الجزائي نظاماً تصريحي استوجب عملية الرقابة الجبائية، فالمكلف بالضريبة يحدد أسس فرضها بناءً على تصريح مقدم من طرفه لمصالح مديرية الضرائب وفقاً لنصوص التشريع المعمول بها، حيث يتم التصريح بالمداخيل وأرقام الأعمال التي حققها في أجل معين وتتمتع مصالح الضرائب بكافة الصلاحيات في مراقبة هذه التصريحات، والهدف منها أساساً التأكد من نزاهة ومصداقية التصريحات قصد توزيع عادل للعبء الجبائي بين جميع المكلفين. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

تندرج إلى هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات أهمها:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت - عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.
2. تساهم الرقابة الجبائية الجبائية في تحسين جودة ومصداقية التصريحات الجبائية.

❖ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في كشف مختلف الممارسات من طرف المكلفين الهادفة إلى التهرب من الخضوع للضرائب المستحقة عليهم، خاصة تلك المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المصرح بها، وباعتبار الإدارة الجبائية هي المسؤولة عن عملية الرقابة الجبائية لما تملكه من آليات ووسائل، وما تتمتع به من سلطة قانونية تهدف إلى تحسين تسيير الضريبة وخدمة المكلفين لتحقيق العدالة أكثر، مما سينعكس على جودة المعلومات المحاسبية و يتيح لكافة مستخدميها استغلالها بشكل جيد.

❖ أهداف الدراسة:

عملت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

1. إبراز آليات الرقابة الجبائية كأداة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
2. تبيين الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مصداقية التصريح المحاسبي.
3. التعريف بتسيير المهام على مستوى مصالح الضرائب.

❖ منهجية الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي على النحو التالي:

- تم اعتماد المنهج الوصفي للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل و لبناء الإطار النظري حيث قمنا بتعريف مختلف المصطلحات والتقنيات و الطرق لتوضيح محتوى هذه المعطيات واستعمالها كأساس في تحليل الموضوع، من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية التي تخص الموضوع.
- و تم استخدام المنهج التحليلي في بناء الدراسة التطبيقية و تحليل أثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب –عين تموشنت-.

➤ حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: مديرية الضرائب –عين تموشنت-.
- الحدود الزمنية: إمتدت فترة التربص من 17 مارس 2024 إلى 11 أفريل 2024.

➤ محتوى الدراسة:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث و الإجابة عن الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين كالتالي:
الفصل الأول نظري المعنون ب " الاطار النظري للرقابة الجبائية و المعلومات المحاسبية " تضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني تطبيقي المعنون بـ " دراسة حالة مديرية الضرائب -عين تموشنت- " وتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية على مديرية الضرائب –عين تموشنت-

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفصل الأول:

الاطار النظري للرقابة الجبائية

والمعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية الية فعالة لمكافحة التهرب والغش الجبائي اللذان يخلقان اثار سلبية على الخزينة العمومية، الأمر الذي جعل المشرع الجزائري يخول لادارة الضرائب صلاحيات وامتيازات قانونية تجعلها تقوم بها لكشف مدى مطابقة التصريحات المقدمة في الواقع، و الكشف كذلك عن كل التجاوزات وتقويمها ويتم هذا دون المساس بحقوق المكلفين بالضريبة. لذلك تسعى الإدارة الجبائية دوما إلى الحصول على معلومات محاسبية تتصف بالجودة عن طريق فرض رقابة جبائية على المكلفين لمنع أي تهرب أو غش أو تلاعب يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

ومن هذا المنطلق نتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه الى ثلاث مطالب كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية أهم وسيلة وقائية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، و من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على الرقابة الجبائية و أشكالها و منه الى أسباب اجرائها.

المطلب الأول: تعريف، أهداف، مبادئ وأسباب اجراء الرقابة الجبائية

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

من أجل الإحاطة بمفهوم الرقابة الجبائية سوف نقدم أهم تعاريفها حيث:

- يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.¹
- وهناك من الباحثين والمختصين يعتبرون أن الرقابة الجبائية هي مرادف لمصطلح المراجعة الجبائية وبالتالي يعرفون المراجعة الجبائية على أنها فحص للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض تشكيل رأي، أو تقييم والهدف منه هو تشخيص جبائي للمؤسسة.²

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، الطبعة أ، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 223.

² بوعلام ولهي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة- حالة الجزائر-، مداخلة بمناسبة الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

- كما يعرفها آخرون بأنها الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية، وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة والمتابعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية".
- هي عبارة عن مجموعة عمليات شكلية ومادية منجزة من طرف أعوان الإدارة الجبائية للتأكد من صحة العمليات والمعلومات المقدمة من طرف الأشخاص المعنويين والطبيعيين المكلفين بالضريبة.³

وعليه يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها عمليات فحص لتصاريحات ومستندات ووثائق الخاضعين للضريبة، للتأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.

ثانيا: أهداف الرقابة الجبائية

تسعى الرقابة الجبائية الى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:⁴

❖ الهدف المالي و الاقتصادي

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية بالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

❖ الهدف الإداري

تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية بزيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها و يمكن أن نجمل هذا الدور في النقاط التالية:

- تحديد الانحرافات و كشف الأخطاء يساعد الإدارة في المعرفة و الإلمام بأسبابها و بالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك.
- تساعد الرقابة بإعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي.
- إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة و محاولة إيجاد حلول لها.

ثالثا: مبادئ الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية مجموعة من المبادئ التي تحكمها، يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:⁵

³ Ahmed hamini, l'audit comptable et financier, édition Berti, Algérie, 2001, p172 .

⁴ لياس قالب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة بسكرة 2010-2011، ص 44.

⁵ Michel bouvier, Marie charistine, "l'administration fiscale en France", Presses universitaires de Virginie, France, 1988, p48

➤ إقامة نظام ضريبي محكم:

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الرئيسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على القوانين التي تصدرها بصفة عامة والتي من بينها النظام الضريبي ولذلك فإن تطبيق الرقابة الضريبية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال، وذلك من خلال تبسيط التشريع الجبائي حتى يستطيع المكلف بالضريبة من إمكانية فهمه بالإضافة إلى وجود عدالة ضريبية بين المكلفين.

➤ ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:

التشريع الجبائي ال يكفي وحده لمحاربة التهرب الضريبي مالم يرفق بإدارة ضريبية فعالة والتي يجب أن تتوفر على مستوى عال من التطور والكفاءة بالإضافة لتوفرها على إمكانيات بشرية ومادية اللازمة والتي يمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه بالإضافة إلى إجراء تربيصات لأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات يشهدها النظام الجبائي.

رابعاً: أسباب إجراء الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دعت إلى ضرورة إيجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية، ونلخصها في ما يلي:

❖ حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخله

بما أن النظام الجبائي الجزائي كغيره من الأنظمة الجبائية الحديثة نظام تصريحي يسمح للمكلف بالتصريح بمداخله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخله على شكل تصريحات للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي، وللتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية، فحسب المادة (1-18) من قانون الإجراءات الجبائية: "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتأوة"⁶.

ومن هنا يتضح بأن السبب الأساسي لوجود الرقابة الجبائية هو كون النظام الضريبي نظام تصريحي، ولذلك أوجب المشرع إيجاد وسيلة قانونية لمراقبة هذه التصريحات والتأكد من صحتها ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة.

❖ محاربة التهرب الضريبي

يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرف المختلفة، ولقد ازدادت حدة التهرب الضريبي نظراً لضعف الرقابة الجبائية وقلة إمكانياتها البشرية والمادية بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها وصعوبة قياسها، وما يترتب عنها من آثار مالية واقتصادية خطيرة تتمثل في حرمان الخزينة من موارد مالية ضخمة، كما ينتج عن هذه الظاهرة آثار اجتماعية وسياسية، ولذلك دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.

⁶ المادة 1-18، قانون الإجراءات الجبائية، الصادر بموجب المادة 40 من قانون المالية، 2002.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية

أصبح من الأولويات القصوى لإدارة الجبائية مكافحة ظاهرة الغش الضريبي نظرا لتفاقمها بشكل ملحوظ، غير أن هذه المهمة ليست سهلة كما يعتقد البعض، لذلك كان لابد من أن تفرض الإدارة الضريبية وجودها عن طريق التدخلات المستمرة وعمليات الإحصاء والمتابعة، وكذلك عمليات التحقيق والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة عن طريق الاتصال مع المصالح الأخرى، ولا يمكن لها أن تقوم بكل هذه المهام إذا لم تكن مهيكلة بشكل جيد، وعلى هذا الأساس حرص المشرع الجزائري على هذه المسألة، وقام بإنشاء الهياكل الكفيلة بممارسة الرقابة الجبائية و بالمقابل منحها صلاحيات جد واسعة من أجل القيام بمهمة الرقابة، و حتى و إن قيدها ببعض الشروط والإجراءات.⁷

ونجد أن الإدارة الضريبية تعرف مستويين من التنظيم، الأول مركزي و الثاني غير مركزي كالتالي:

أولاً: المصالح المركزية للرقابة الجبائية

قرر المشرع الجزائري إنشاء التنظيم الإداري والهيكلة الإدارية للضرائب وعين المديرية العامة للضرائب كأعلى هيئة إدارية في النظام الجبائي الجزائري وأذن لها بتنفيذ التشريعات الجبائية والنصوص التنظيمية وكذا الإشراف والإدارة مراقبة السلطات الضريبية ودفعي الضرائب. وعلى الصعيد الضريبي، أنشأ المشرعون الجزائريون مديرية البحث والفحص، وهي جزء من المديرية العامة للضرائب، لإدارة مراقبة السلطات الضريبية. المستوى المركزي، بالإضافة إلى توجيه وتوجيه المجالس الوطنية والمحلية... الخ.

تعتبر الإدارة العامة للضرائب أعلى هيئة إدارية في النظام الجبائي الجزائري. تقع هذه المديرية على مستوى وزارة المالية وتعتبر أحد المكاتب الإدارية المركزية التابعة لوزارة المالية الأحد عشر.⁸

يغطي الأمر التنفيذي رقم 364-07 تنظيم الهيئة الإدارية المركزية لوزارة المالية، ويحدد المهام المؤسسية للإدارة العامة للضرائب، وينص على التنظيم الإداري للديوان.⁹

➤ التنظيم الإداري للمديرية العامة للضرائب:

⁷ مصطفى عوادي، ناصر رحال، "جبائية المؤسسة بين النظرية والتطبيق"، مطبعة سخري، الجزائر، 2011، ص 43.

⁸ نفس المرجع السابق، ص 44.

⁹ المرسوم التنفيذي رقم 364-07 صادر في 28 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، جريدة رسمية، عدد 75، صادرة في 2 ديسمبر 2007.

كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 70-163 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، الهياكل الإدارية للمديرية العامة للضرائب، حيث تتكون من ثماني مديريات وهي كالاتي:

- مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين.
- مديرية المنازعات .
- مديرية العمليات الجبائية والتحصيل .
- مديرية الأبحاث والتدقيقات.
- مديرية الإعلام والوثائق الجبائية.
- مديرية العالقات العمومية والاتصال.
- مديرية الإعلام الآلي والتنظيم.
- مديرية إدارة الوسائل والمالية.

واستنادا للمرسوم التنفيذي 07-364 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، فإن المديرية العامة للضرائب تتكفل بالمهام التالية :

- السهر على دراسة واقتراح واعداد النصوص التشريعية والتنظيمية، وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفياتها وتحصيلها والحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية.
- السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقات الدولية التي تحتوى على أحكام جبائية أو شبه الجبائية .
- تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائيين .
- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها .
- توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير و مردودية مصالح الإدارة الجبائية، لاسيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية .
- السهر على تحسين عالقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة.¹⁰

➤ مديرية الأبحاث والمراجعات

تقوم مديرية الأبحاث والمراجعات، وهي مصلحة مركزية تابعة للمديرية العامة للضرائب ولها سلطات وصلاحيات واسعة على المستوى الوطني، بتسيير عمليات الرقابة الجبائية، وقد تم استحداث هذه المديرية سنة 1995 بموجب المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي 55/95 المتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية المعدل والمتمم.¹¹

تضم مديرية الأبحاث والمراجعات أربع مديريات فرعية منها:

- المديرية الفرعية للتحقيقات والبحث عن المعلومة الجبائية.

¹⁰ المادة 77 من المرسوم التنفيذي رقم 07-364، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية.
¹¹ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 55/95، يتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، المعدل والمتمم.

- المديرية الفرعية للبرمجة.
- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية .
- المديرية الفرعية للمقاييس والإجراءات.

ثانيا: المصالح غير المركزية للرقابة الجبائية

على المستوى المحلي فتتولى مهمة الرقابة الجبائية المصالح غير المركزية التابعة لمديرية البحث والمراجعات، والتي يطلق عليها كذلك اسم المصالح الخارجية، وهي مستقلة نسبيا عن مركز الإدارة، ولها صلاحيات على المستوى المحلي وتتمثل هذه المصالح في: ¹²

- المديريات الجهوية للضرائب (DRI).
- المديريات الولائية للضرائب .
- المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات .
- مفتشيات الضرائب.
- مديرية كبريات المؤسسات (DGE).

المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية

تختلف الرقابة الجبائية باختلاف الوسائل المتبعة في ذلك، إذ تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة لكشف حالات التهرب خاصة مع تزايد العدد الهائل للتصريحات الجبائية التي تتطلب الرقابة ويحتم على الإدارة تنويع مخطط عملها في هذا الشأن وهو ما يؤدي بها إلى الاختيار بين نوع الرقابة حيث تأخذ أشكالا وطرقا مختلفة يجب إتباعها واستعمالها في الوقت المناسب وحسب أهمية وضرورة التدخل وهذا في حدود ما هو مقرر في التشريعات التقنية المنظمة لها. ¹³

الفرع الأول: الرقابة الداخلية

و يقصد التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية في المكتب بناء على الوثائق التي في حوزتهم، مفتشية الضرائب هي المصلحة المكلفة بالقيام لهذا النوع من الرقابة دوريا و لأهداف مسطرة مسبقا و يمكن أن تكون رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق.

أولا: الرقابة الشكلية

وهي أول عملية تخضع لها التصريحات المكتتبة وتشمل جميع الإجراءات المتعلقة بتصحيح الأخطاء الكتابية والمادية في التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة، إضافة إلى التأكد من صحة هويته ومكان إقامته.

¹² المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 02-303، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية وصالحيتها، المؤرخ في 28-09-2002 جريدة رسمية، عدد 64، صادرة في 29-09-2002، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-494، مؤرخ في 26-09-2005.

¹³ سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية و التطبيق، دار المفيد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 50.

تعتمد الرقابة الشكلية على مراجعة التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة داخل الإدارة الجبائية من طرف المراقبين الجبائين، وترتكز أساسا على مراقبة شكل التصريح من حيث احترامه للقوانين الجبائية، كما تهتم بمراقبة عنوان المكلف بالضريبة والعناصر المتاحة في تحديد وعائه الضريبي دون التعمق في ذلك¹⁴.

ثانيا: الرقابة على الوثائق

هذا النمط من الرقابة الداخلية يمثل تكملة للرقابة الشكلية، حيث يقوم العون المحقق الذي يفترض أن تكون له مستوى مقبول في المجال المحاسبي من أجل الفحص الشامل لجميع عناصر التصريح الضريبي المقدم من طرف المكلف، ومقارنة هذه العناصر مع المعلومات والمستندات الملحقة للتصريح الضريبي للتصريح التي بحوزة مركز الضرائب.

وقد تم إظهار هذا النوع من الرقابة من خلال ما ثم نصه في قانون الإجراءات الجبائية، حيث يمكن للمفتش أن يطلب دراسة الوثائق المحاسبية المتعلقة بالبيانات والعمليات والمعطيات موضوع الرقابة¹⁵.

كما تتسم الرقابة على الوثائق بالمزايا التالية¹⁶:

- مدة مراقبة الملف الجبائي جد قصيرة
- محدودية السنوات والضرائب والرسوم المعنية بالمراقبة
- تحديد دقيق للعناصر المستهدفة للمراقبة.

الفرع الثاني: الرقابة الخارجية

يقصد بها الرقابة التي تتطلب إجراء معاينات خارج المكتب ويتم هذا النوع من الرقابة دائما وفق برمجة وتكتسب سلكين هما¹⁷:

أولاً: الرقابة المحاسبية

نصت المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية، على أنها مجمل عمليات التي تتمثل في الفحص في عين المكان للمحاسبة الأخرى للمؤسسة، أو للشركة وواجهتها بالتصريحات المكتتبية وكشفات الربط الخارجية وبطاقات المعلومات إن وجدت، وكذا المعاينات المادية التي يجريها المحقق، وهذه الرقابة يمكن أن تكون عامة ترتكز على مجمل الضرائب والرسوم أو خاصة بالتركيز على ضريبة أو رسم معين.

¹⁴ عبد الغني بوشري، مرجع سبق ذكره، ص 17

¹⁵ المادة 19، قانون الإجراءات الجبائية.

¹⁶ Guide du control sur pièce ,Ministère de finance ,Direction Générale des Impôts ,Direction des Recherches et vérification,2003,p06.

¹⁷ المادة 22 ، قانون الإجراءات الجبائية.

ثانيا: المراقبة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية

نصت المادة 21-1 من قانون الإجراءات الجبائية و هي مجمل عمليات البحث و التفتيش المعمق بهدف الكشف عن خروقات محتملة بين المداخل المصرح بها من قبل المكلف مقارنة مع ما لدى مصالح الجبائية من معطيات و معلومات عنه ، و تتعلق بجميع المكلفين الخاضعين بالضريبة¹⁸ ، حيث يمكن مؤسسة فردية أن يخضع إلى :

- مراقبة المحاسبة فيما يخص نشاطه المهني.

- مراقبة معمقة بصفته شخص طبيعي.

ثالثا: التحقيق المصوب في المحاسبة

التحقيق المصوب هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية¹⁹.

المطلب الرابع: علاقة الرقابة الجبائية مع الغش و التهرب الضريبي

تعددت و اختلفت أشكال الرقابة الجبائية مع اختلاف الطريقة المتبعة في التحقيق ، و هذا حسب الصلاحيات المخولة للإدارة الجبائية من المشرع الضريبي، حيث تعتمد الرقابة الجبائية على ثلاث طرق أساسية وهي: ²⁰

- التحقيق المحاسبي و الذي يتعلق بالوضعية المحاسبية للمكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق و يجب ان يتم التحقيق في الدفاتر و الوثائق المحاسبية بعين المكان ماعدا في حالة طلب معاكس من بالضريبة يوجهه كتابيا و تقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم الإقرار عنها قانونا من طرف المصلحة .

- التحقيق المصوب في المحاسبة و الذي يهتم بضريبة معينة، و يعد هذا النوع من التحقيق حيث لدى الإدارة الجبائية ، حيث يتمثل بأقل شمولية و أكثر سرعة في التحقيق المحاسبي. و قد نص قانون الإجراءات الجبائية في المادة 20 مكرر على أنه : " يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة أو مجموعة عمليات او معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية و يتم كذلك التحقيق عندما تشك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم

¹⁸ المادة 21 ، قانون الإجراءات الجبائية.

¹⁹ رسالة المديرية العامة للضرائب ، الرقابة الجبائية عمل ثابت للإدارة الجبائية، وزارة المالية، عدد 58، الجزائر، سنة 2012، ص 07.

²⁰ غرة مبروك، نفس المرجع السابق، ص 54

إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة و التي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية.²¹

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

اختلف الباحثون في تعريفهم للمعلومات المحاسبية، و يمكن ذكر أهم هذه التعاريف فيما يلي:

- ❖ المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات.²²
- ❖ هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منتظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار.²³
- ❖ هي نتائج لمعالجات تمت على مجموعة من البيانات حتى أصبحت لها القدرة على الفهم و تغيير معرفة متخذ القرار.²⁴
- ❖ هي كل المعلومات الكمية و غير الكمية الخاصة بالأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في السجلات المالية المقدمة للجهات الخارجية، و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا.²⁵

و يمكن أن نستنتج من التعاريف السابقة أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالنتيجة النهائية وهي معلومات يستفيد وينتفع بها المستخدمون في اتخاذ القرار.

²¹ المادة 20 مكرر ، قانون الإجراءات الجبائية ، 2017 ، ص 12.

²² أحمد حلمي جمعة، **"نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2007، ص 08.

²³ محمد الفيرمي، **"تصميم و تشغيل نظم المعلومات المحاسبية"**، بدون دار النشر، مصر، 1999، ص 52.

²⁴ طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **"قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها و مستخدميها"**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2017، ص 17.

²⁵ السيد عطا الله السيد، **"نظم المعلومات المحاسبية"**، دار الراية، الأردن، 2009، ص 77.

و تمتاز المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص يمكن تقسيمها الى مجموعتين كالتالي:

أولاً: الخصائص الرئيسية

1. الملائمة:

هي النتيجة المتوصل اليها عبر علاقة وطيدة بين المعطيات المحاسبية ولها نفس الأغراض والاهداف وبالتالي يطلق عليها اسم الملائمة، كما ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والاعراض التي تعد من اجلها ويمكن وصفها بالملائمة اذا كان القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها ولكي تكون المعلومات المالية ملائمة يجب توفر الصفات التالية:²⁶

- القدرة التنبؤية للمعلومات:

تساعد مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم او تساعدهم على تعديلها.

- التغذية العكسية للمعلومات:

قيمة استردادية عندما يكون لها القدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات المالية.

- التوقيت المناسب:

ويقصد بهذه الخاصية ان تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.

2. الموثوقية :

أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها وخلق حالة من الاطمئنان لديهم للاعتماد عليها ولهذا يجب توفر الخصائص التالية:²⁷

- صدق التعبير عن النشاط: يجب ان تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث بصورة سليمة.

- الحياد: أي عدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين

- قابلية التحقق أي القدرة على الوصول الى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص اذا تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

3. الموضوعية:

²⁶ خليل عواد أبو حشيش، "المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص35

²⁷ محمد طرشي، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي"، ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية و وظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص11.

ويقصد بها تجنب الانحياز والتأثر الشخصي في عملية القياس المحاسبي من جهة والافصاح التام عن المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وتعد الموضوعية احد الفروض الأساسية في المحاسبة والتي تتطلب الثبات النسبي والقبول الملائم للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة من قبل اغلب المحاسبين.

4. الحيادية:

ان المعلومات المحاسبية مهمة للعديد من الجهات من مستخدميها وقد تكون مصالحهم

متناقضة ولهذا وجب على المحاسب عدم الانحياز لصالح فئة معينة على حساب أخرى.

ثانيا: الخصائص الثانوية:

حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية بالنسبة لمستخدميها وتفي باحتياجاتهم منها، فإن هناك خصائص نوعية أخرى ثانوية تضاف إلى الخصائص النوعية الأساسية التي سبق ذكرها، هذه الخصائص الثانوية تعتبر جد ضرورية نظرا لانعكاساتها الايجابية على جودة المعلومات المحاسبية، ذلك أنه من ضروريات الجودة أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية، كما يجب أن يكون هناك اتساق وانتظام في تطبيق نفس الأساليب والقواعد المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية من فترة إلى أخرى، ومن أهم هذه الخصائص النوعية الثانوية ما يلي:²⁸

1. القابلية للمقارنة:

يكون أمام المستثمرين والمقرضين فرص استثمار وفرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والاختيار بينها وبين المستثمرون والمقرضون قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المؤسسة عن فترات زمنية عديدة، أو مقارنات المعلومات الخاصة بالمؤسسات المختلفة.

2. الاتساق أو الثبات:

أي الاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى.

3. اكتمال المعلومات:

فلا بد من احتواء هذه المعلومات العناصر الأساسية والجوهرية لتكون ذات فائدة مرجوة.

²⁸ مداحي عثمان، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية"، طروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008،

4. اقتصاديات المعلومات: 29

وجب على المعلومات الفعالة أن تراعي العامل الاقتصادي في الحصول عليها وهذا م خلال مقارنة تكاليف الحصول عليها مع العوائد والفوائد التي يتم الحصول من توافر تلك المعلومات.

5. القابلية للفهم: 30

فحتى تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين، يفترض أن يكون لدى هؤلاء مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية ويمكن تحديد أنواع المعلومات المحاسبية فيما يلي: 31

❖ المعلومات المحاسبية من الفترة السابقة:

وهي عبارة عن المعلومات المحاسبية الفعلية التي تتضمنها القوائم المالية والمتمثلة بكافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى انسجام مستوى الإنجاز مع الأهداف الآتية المرحلية والأهداف الإستراتيجية للوحدة المحاسبية.

❖ المعلومات المحاسبية في الفترة الحالية:

مما لا شك فيه أن المعلومات الفعلية عن النتائج السابقة، تكون عاجزة عن المعالجة أو خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه، مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية مستوى الأداء الحالي ليتم مقارنته بما كان سائدا في الفترة السابقة والتعرف على أفاق التطور ومعالجة الخلل والقصور من سجلات محاسبية التكاليف وبالذات التي تطبق أنظمة التكاليف الفعلية.

❖ معلومات لحل المشكلات: 32

29 محمد طرشي، (مرجع سابق)، ص 12.

30 أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، "مبادئ المحاسبة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000،

ص55

31 كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص306.

32 السيد عطا الله السيد، (مرجع سابق)، ص 79.

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهما، وتعتبر ضرورية الأمور غير الروتينية (أي تتطلب إجراء تحليلات وتقارير محاسبة خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا، أو شرائها، أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا . من غيرها في القرارات الأخرى.

المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية

وهي الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية، والتي تعتمد على المعلومات المحاسبية لأغراض القرارات الداخلية والخارجية، ويمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى نوعين من الأطراف الداخلية والخارجية كما يلي:

1. الأطراف الداخلية:

هي الأطراف التي يتصل عملها مباشرة بإدارة أنشطة الشركة واستخدام المعلومات المحاسبية مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الشركة وتمثل هذه الأطراف فيما يلي:³³

- الإدارة العليا:

هي مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للشركة، حيث أن الإدارة العليا مسؤولة عن أداء الشركة اتجاه المالكين وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط الشركة.

- المستويات الإدارية:

ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على أعماله واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك تحتاج للتقارير المحاسبية بصورة دورية.

- الموظفين:

يحتاج الموظفين إلى معلومات لمتابعة أعمال الشركة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للشركة.

2. الأطراف الخارجية:

³³ زلاسي رياض، "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص 40.

وهي كافة الأطراف الخارجية عن الشركة نذكر أهمها في ما يلي:³⁴

- **المالكين الحاليين والمستثمرين والسماسرة:**

يرغب هؤلاء معرفة المعلومات والنشاط الذي تزاوله الشركة لاتخاذ القرارات سواء الإبقاء على استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة، وهذا من خلال معرفة نتيجة أعمال الشركة ومقارنتها بشركات أخرى.

- **العملاء:**

يهتم العملاء بمعرفة مستقبل الشركة ومدى قدرتها في إمدادهم بالسلع والخدمات.

- **نقابات العمال:**

يهتم هؤلاء بخطط الشركة في الأجور والمكافآت ومعرفة مدى قدرة الشركة على سداد معاشاتهم.

- **المقرضين:**

وهم المؤسسات المالية والمصارف، حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح القروض ومعرفة مدى القدرة على الالتزام بسداد الديون.

- **الموردين:**

تساعد المعلومات المحاسبية الموردين على معرفة وضع ومدى نجاح الشركة حتى يستمر التعامل معها باعتبارها زبون للموردين

- **الجهات الحكومية:**

وتشمل دائرة الضرائب ودائرة الإحصاء والسلطات القضائية والمخططون الاقتصاديون حيث تستعمل هذه الأطراف المعلومات المحاسبية لغرض فرض الضرائب على أرباح الشركة، وحساب الدخل وتحليل النشاط الاقتصادي.

- **الجمهور:**

يهتم الجمهور بمعرفة مستوى أرباح الشركات وأثرها على مستويات الأسعار والدخل القومي، كما يهتم الجمهور بالأداء الاقتصادي لجميع الشركات.³⁵

المطلب الرابع: دور الرقابة الجبائية في تحسين المعلومات المحاسبية

باعتبار أن النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي، أي أن المكلف هو من يقوم بالتصريح بمداخله، اعتمادا على التصريح والإقرار المباشر التزاما من المكلف مباشرة أو من الغير، وفي هذه الحالة مسؤولية تحديد الوعاء تمنح للمكلف بالضريبة في شكل التزام بالتصريح سواء منه مباشرة أو من غيره، وما على إدارة الضرائب سوى مراقبة ومتابعة هذه التصريحات، وتستخدم في ذلك العديد من الطرق، هذه الأخيرة التي

³⁴ زلاسي رياض، مرجع سابق، ص 40-41.

³⁵ نفس المرجع السابق، ص 41.

تتأثر بها المعلومات المحاسبية من ناحية الجودة وتظهر تلك التغيرات والتعديلات بعد فترة زمنية.

وطرق الرقابة الجبائية تنقسم إلى نوعين أساسيين يمكن توضيحها كالتالي:

أولا : طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تمارس مفتشية الضرائب نوعين من الرقابة الجبائية الشكلية والرقابة على الوثائق، ويتما هاذين النوعين بدون التنقل إلى مقر نشاط المكلف، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضريبة.³⁶

تنجز الرقابة الشكلية كل سنة على مستوى مفتشية الضرائب، وتعتبر كخطوة أولى لباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى، حيث تفحص المعلومات التي تتضمنها التصريحات المقدمة من قبل المكلف سواء تلك المتعلقة بالمكلف أو المتعلقة بنشاطه، ويتم كل ذلك من حيث الشكل فقط . وتعمل هذه العملية على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية من خلال :

- ✓ تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة في التصريحات، كأخطاء الجمع والترحيل؛
- ✓ البحث والكشف عن المعلومات التي تحتوي الأخطاء بدون قصد، وتصحيحها.
- ✓ التأكد من هوية المكلف بالضريبة وعنوانه .

أما الرقابة على الوثائق فهي ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية وتتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب.

وتعتبر أكثر عمقا من الرقابة الشكلية، ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة من الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة.

و يقوم هذا النوع من الرقابة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات نذكر أهمها:³⁷

- التحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف.
- إجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ومقارنتها بالوثائق والمعلومات التي بحوزة مفتشية الضرائب.
- دراسة وتحليل ومقارنة المعلومات وترباطها مع تطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى.

³⁶ عباس عبد الرزاق، "التحقيق المحاسبي و النزاع الضريبي"، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 42

³⁷ عباس عبد الرزاق، مرجع سابق، 43

- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية فيما يخص الرسوم المحسوبة والمتعلقة أساسا بالرسم على القيمة المضافة.
- التأكد من المعدلات الضريبية على كل عملية، والنظر في طبيعتها إن كانت فعلا متعلقة بالعمليات المحققة أو كانت من بين العمليات المخفية.

ثانيا: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

بالتحديد على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وفي إطار دورها الجبائي والرقابي، تمارس ثلاثة أنواع من الرقابة الجبائية هي: ³⁸

1. التحقيق في المحاسبة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

وهو تحقيق معمق بالنظر إلى حجم المعلومات المحاسبية التي تدقق فيها، كما أنه يحقق في مبالغ كل الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف. ويقام في مكان تواجد نشاط المكلف للتأكد من طبيعة نشاطه والتأكد من صحة كل فاتورة والدخول إلى المخازن، ومقارنة كل ذلك بكل الوسائل والمعطيات المادية، ويساهم إلى حد كبير في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال:

- التحقق من اعداد المعلومات المحاسبية وفق الطرق المعتمدة ضمن النظام المحاسبي الجاري العمل به.
- اكتشاف الثغرات والأخطاء والمطالبة بتصحيحها من حيث صدق التعبير الموضوعية الحيادية، الكمال، ما يعزز الثقة في هذه المعلومات؛
- توفر إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة (عبر الزمن) أو مع مؤسسات أخرى؛
- الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية يساهم في اكتشاف أي تغيير للطرق أو المبادئ والفروض المحاسبية وهذا ما يعزز خاصية الثبات.

2. التحقيق المصوب في المحاسبة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:

يختلف التحقيق المصوب في المحاسبة عن التحقيق في المحاسبة العادي، فقط من حيث نطاق وشمول التحقيق، فالتحقيق المصوب في المحاسبة يقتصر على نوع أو عدة أنواع من الضرائب. ويمكن أن يكون لهذه الطريقة دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال: ³⁹

³⁸ عباس عبد الرزاق، مرجع سابق، 43

³⁹ عباس عبد الرزاق، مرجع سابق، 44

- **تقليص فترة التحقيق:** لاقتصار عملية الفحص على عينة فقط، مما يجعل المعلومات المحاسبية الخاضعة للتحقيق إلى حد ما تتوفر فيها خاصية التوقيت المناسب؛
 - **اقتصار التحقيق على عينة:** يزيد في دقة واكتشافه لأغلب الأخطاء والثغرات وهذا ما يجعل عينة المعلومات المحاسبية المحقق فيها تتمتع بقدر كاف من الجودة.
3. **التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية:**

ويختص بالأشخاص الطبيعيين، وفي غالب الأحيان يكون تحقيقا مكتملا لأحد التحقيقين سابق الذكر، حيث يحقق في أنواع ومصادر مداخل الأشخاص الطبيعيين وما يرتبط بما من معلومات قد تفيد في إجراءات أحد التحقيقين السابقين. وتساهم هذه الطريقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال اكتشاف الأخطاء وعدم مصداقية التصريحات المكتتبه، والثغرات المعتمدة وغير المعتمدة بشكل قاطع مع وجود دلائل على ذلك وبالتالي نجد أن ذلك لا يدع للمكلف المعني مجالاً للنفي وعدم الاعتراف وبهذا تكون كل المعلومات التي خضعت للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة على قدر كاف من الثقة فيها مما يعزز من جودتها. والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يطبق على أي شخص من الأشخاص الذين لاحظت عليهم مفتشية الضرائب عدم تجانس بين المداخل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد أسرة المكلف أي تنطلق من المصاريف النصل إلى المداخل، ويعتمد هذا النوع من التحقيقات على البحث عن كل المعاملات التي تتعلق بالمكلف المعني ومن أطراف عدة باستعمال كشف الربط وبطاقات المعلومات.⁴⁰

المبحث الثالث: الدراسات السابقة صفحة جديدة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

⁴⁰ عباس عبد الرزاق، مرجع سابق، 44

❖ دراسة (شلابي عمار، تريرات أيمن، 2021) بعنوان: "أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، عدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية في اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك لما لجودة المعلومات المحاسبية من أهمية في اتخاذ القرارات الصحيحة. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم وتوزيع استبيان وتحليله باستخدام برنامج SPSS 24 .

وخلصت الدراسة إلى أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة تعطي أهمية كبيرة لجودة المعلومات المحاسبية وتأثير هذه الأخيرة على قراراتها بشكل عام وعلى قرارها الاستثماري بشكل خاص كما تبين أن موثوقية المعلومات المحاسبية أكثر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية تأثير في اتخاذ القرار الاستثماري.

❖ دراسة (سمان علي، رشام كهينة، 2021) بعنوان، "الرقابة الجبائية كألية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية مسيلة-"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، باختبار ذلك على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة ،

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليلها من خلال توضيح الإطار المفاهيمي الخاص بالرقابة الجبائية والمعلومات الجبائية، بالإضافة إلى معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية، للوصول إلى تبيان مدى فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، في الجزء التطبيقي الخاص بدراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة خلال الفترة 2015 - 2018

وتم التوصل إلى أن للرقابة الجبائية دورا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، خاصة إذا تم دعمها بالوسائل الكفيلة لذلك.

❖ دراسة (سليمان عبد الحكيم، 2020): بعنوان: "دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد" رسالة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة-

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، تمت هذه الدراسة على مستوى المجمع الصناعي صيدال كعينة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة في الجزائر والذي يتم تداول 20% من أسهمه في بورصة الجزائر، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعرف على متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بينهما، وقد تم استخدام أسلوب دراسة الحالة من خلال محاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "مجمع صيدال لصناعة الأدوية".

و تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل مجمع صيدال عزز عملية الإفصاح المحاسبي وساهم بشكل كبير في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وأنعكس إيجابا على عملية ترشيد القرارات الإستثماري.

❖ دراسة (قحموش سمية، 2013) بعنوان: "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ISSN : 9822 - 2352، العدد 06.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الاليات اللازمة لزيادة فعالية دور المراجعة الجبائية ومعرفة مدى مساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية للمكلفين، و هدفت هذه الدراسة بالخصوص الى ابراز العلاقة بين المراجعة الجبائية و جودة التصريحات الجبائية من خلال دراسة بعض ملفات المكلفين لمديرية الضرائب لولاية بسكرة.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن المراجعة الجبائية لها تأثير فعال على بيانات التصريحات الجبائية وتحسينها.

❖ دراسة (لياس قلاب ذبيح، 2010) بعنوان: "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية التدقيق المحاسبي بشكل عام و التدقيق المحاسبي لأغراض جبائية كوسيلة للرقابة الجبائية وكذا تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي وواقعها في ظل النظام الضريبي الجزائري.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية وأسلوب دراسة الحالة من خلال دراسة ثلاث حالات لمؤسسات مختلفة.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن كل من أدوات التدقيق وفحص المحاسبة للمكلف تعتبر من أهم مكونات التدقيق لمحاسبي لأغراض الجبائية عند التحكم فيها بشكل سليم هي قادرة على دعم الرقابة الجبائية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

❖ دراسة (BERRAG MOHAMED, 2020) بعنوان:

“L’impact du contrôle fiscal sur la qualité de l’information comptable”

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور غير مباشر للرقابة الضريبية التي تنشأ في إجهاض أي محاولة للتهرب أو الاحتيال أو الإخفاء الذي قد يؤثر على انتظام وصدق المعلومات التي يعلنها المكلف، وبالقدر الذي تتبعه هذه الإجراءات في نهاية إجراءات الإقرار تتمتع أنواع التدقيق الضريبي المختلفة التي تقوم بها الإدارة الضريبية بالسلطة القانونية، والتعديلات الضريبية، الأمر الذي سيعرض

هذه الشركات للخطر سواء من حيث المالية، وكذلك من حيث السمعة تجاه أصحاب المصلحة.

لقد أكدت إجراءات التحقق من صحة محاسبة دافعي الضرائب أن الأمر قادر على تشخيص جودة المعلومات المحاسبية شكلاً ومضموناً ، الخلفية التي تضمن وجود الوثائق المحاسبية القانونية وعلى وجه الخصوص دفتر اليومية ودفتر الأستاذ العام والمجلات الفرعية وأي مستندات داعمة أخرى، مثل فواتير الشراء والبيع. إلخ. ما ينتج عن هذا التحقق هو الكشف عن التناقضات في المخزون والكشف عن الاستهلاك غير المعلن للمواد الخام، و الكشف عن فواتير مزورة تؤثر على حقيقة النتيجة المعلنة.

❖ دراسة (عبد الرحمان المخادمة، 2017) بعنوان: "أثر نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على اتخاذ القرارات الاستثمارية"، مجلة المنارة للبحوث و الدراسات، مجلد. 13، العدد2.

هدفت هذه الدراسة على استقصاء اراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحوسبة، من خلال الاطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية وبيان أنواع القرارات الاستثمارية والربط بينهما في ظل أنظمة المحاسبة المحوسبة.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية باستثناء خاصية الحيادية وخاصة المقارنة تتأثر بمجموعة من العوامل، حيث وجد أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحاسبي المحوسب، وأن البرمجيات المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المحوسبة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

❖ دراسة (KHARROUBI KAMEL, 2011) بعنوان:

"le contrôle fiscal comme un outil de lutte contre la fraude, mémoire de magister en sciences commercial".

هدفت هذه الدراسة الى تحليل ظاهرة التهرب الضريبي وكذا محاولة التعرف أو تحديد الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي بالإضافة الى الاجراءات والتدابير لمكافحة هذه الظاهرة. تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل المعطيات الاحصائية و المنهج التاريخي.

و تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أنه على الادارة الضريبية تحسين اجراءات الرقابة الضريبية و كذا تم التوصل الى أن للرقابة الجبائية دور فعال في محاربة ظاهرة الغش الضريبي.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

استنادا إلى ما سبق، فإننا لاحظنا أن الدراسة الحالية تتفق مع معظم الدراسات السابقة من حيث موضوع دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك تتفق مع بعض الدراسات السابقة في الأهداف الفرعية، وفي بعض المحاور والأسس و كذا المنهج المتبع ألا وهو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وتختلف دراستنا عن بقية الدراسات السابق ذكرها نظرا لأنها تشمل كلا من المتغيرين الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية في حين أن القليل من الدراسات السابقة تضم هذين المتغيرين معا. كدراسة ميدانية تم اختيار مديرية الضرائب لعين تموشنت، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب التي لم يتم التركيز عليها من خلال الدراسات السابقة.

خلاصة:

نظرا للأهمية البالغة للرقابة الجبائية في مكافحة الممارسات غير القانونية الصادرة عن المكلفين بالضريبة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وهذا ما يؤكد المساهمة الفعالة للرقابة الجبائية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ، توافقا مع الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه المعلومات ومعايير جودتها ومدى تأثيرها على مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، وهذا يتطلب من الإدارة الجبائية توفير كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية الممكنة للأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية بهدف الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مديرية الضرائب

- عين تموشنت -

تمهيد:

بعد مناقشة الاطار النظري للرقابة الجبائية و المعلومات المحاسبية في الفصل الأول، والذي تناولنا فيه كافة الجوانب المتعلقة به، من مفاهيم حول الرقابة الجبائية و المعلومات المحاسبية، و بعد التطرق الى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، ستنقل الآن إلى الجانب العملي للموضوع الذي تناولناه ، و وقع الاختيار على مديرية الضرائب لعين تموشنت ، حيث وزعت 62 استبانة على أفراد عينة الدراسة و سنناقشها في هذا الفصل.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه الى ثلاث مطالب كالتالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية على مديرية الضرائب - عين تموشنت-

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تعتبر إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي نظرا لحرصها على التحقق من سلامة ذلك التطبيق لحماية حقوق الدولة وحقوق المكلفين بالضريبة، كما تساهم في التعديلات و التشريعات الضريبية من خلال الاقتراحات التي تقدمها بحكم كونها ذات دراية تامة و معرفة شاملة للنظام الجبائي و كذلك لأنها المسؤول الأول عن و المعني بتلك التشريعات الجبائية.

المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب و مهامها

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى المراحل التاريخية التي مرت بها إدارة الضرائب لعين تموشنت، وتوضيح الهيكل التنظيمي للمديرية، و أهم المهام المسندة إليها.

أولا: نبذة تاريخية

كانت مصلحة الضرائب بعين تموشنت في سنة 1984 تسمى مفتشية التنسيق للمصالح الخارجية لوزارة الاقتصاد، وكانت تابعة لمديرية الضرائب لولاية سيدي بلعباس، و واصلت مهامها في نفس الهيكل السابق إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بإنشاء مديريات ولائية

للضرائب في ولايات الوطن المتبقية، و بذلك أصبحت لولاية عين تموشنت مديرية خاصة بها وهي إحدى أدوات السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها تطبيق القوانين الضريبية والاضطلاع العملي باقتراح مشاريع القوانين الضريبية، بحكم تعاملها و معرفتها المباشرة لأفراد المجتمع الضريبي، ومن مهامها الأساسية تحصيل أكبر جباية ممكنة لتمويل الخزينة العمومية والتقليل من حالات التهرب الضريبي.

ثانيا: التعريف بهيكل مديرية الضرائب

تخضع إدارة الضرائب إلى قانون الوظيفة العمومي المتمثل في الأمر رقم 03-06 تاريخ 2006/07/15.

لقد طرأ على الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عدة تعديلات نوجزها كالآتي:

1. (1995-1991) شملت مديرتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للوسائل و العمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات و المراقبة الجبائية.

2. تعديل الهيكل من خلال القرار الوزاري رقم 484 / 98 المؤرخ في 1998/07/12 الذي أعطي تشكيلة جديدة لهيكل المديرية كالآتي:

- المديرية الفرعية للوسائل.
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية و التحصيل
- المديرية الفرعية للمنازعات و المراقبة الجبائية .

أما بالنسبة لمفتشية الضرائب توجد تسعة (09) مفتشيات تم إنشائها بصدور القرار الوزاري رقم 199 / 95 المؤرخ في 1995/05/29 المتعلق بإحداث مفتشيات الضرائب و التي تم تقسيمها حسب موقع الدوائر للولاية .

كما أنه تم استحداث مفتشيه التسجيل و الطابع، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 99/312 المؤرخ في 1999/07/14 المتعلق بإنشاء مفتشيات التسجيل و الطابع.

3. هيكلية المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 6/327 المؤرخ في 2006 / 09 / 19، فقسمت المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و المنازعات إلى مديرتين فرعيتين: المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و هي مهيكلة على النحو التالي :

- المديرية الولائية للضرائب و التي أصبحت تشمل خمسة مديريات فرعية كالآتي:

✓ المديرية الفرعية للوسائل.

✓ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

✓ المديرية الفرعية للمنازعات.

✓ المديرية الفرعية للتحصيل.

✓ المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

4. استحداث هيكل جديدة للضرائب طبقا للقرار المؤرخ في 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، وعلى أساسه تم على النحو التالي :

- مركز الضرائب.

- المراكز الجوارية للضرائب

تشمل ولاية عين تموشنت على مركز ضرائب واحد و أربعة مراكز جوارية للضرائب في قيد الإنجاز متواجدة في دوائرها التالية

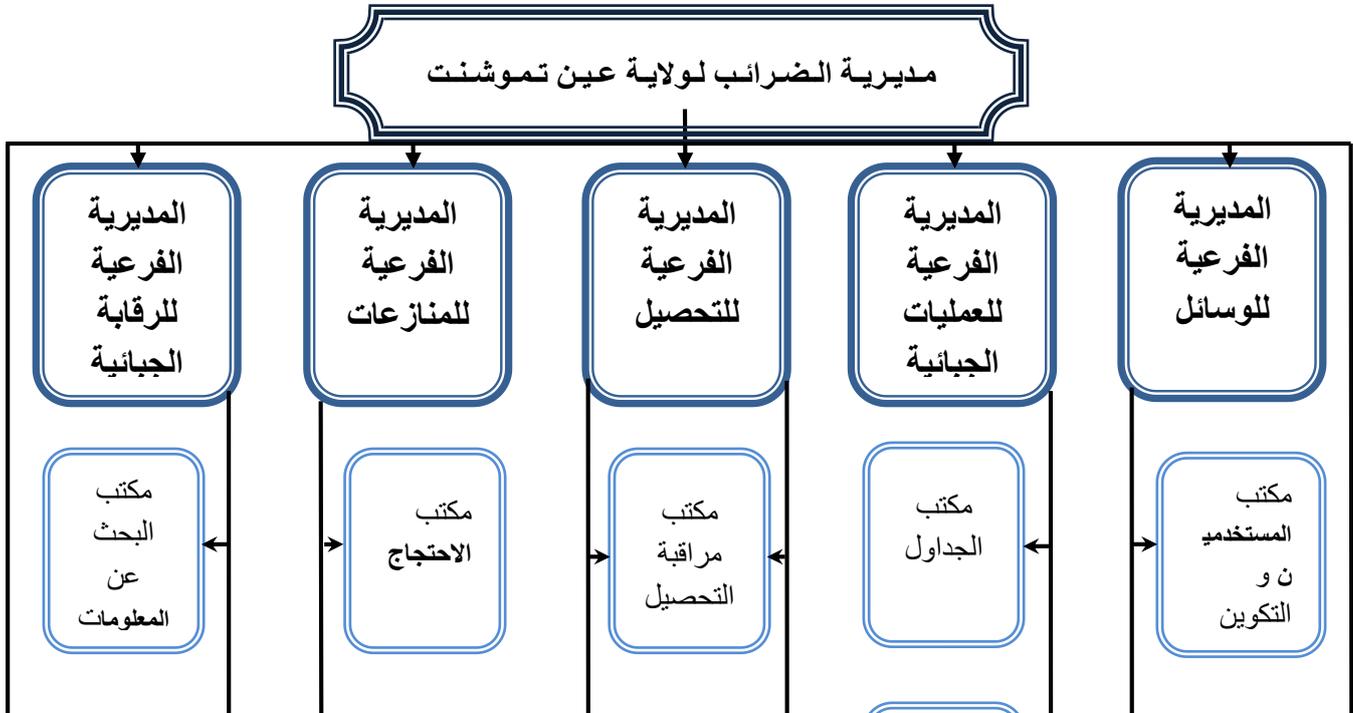
- عين تموشنت

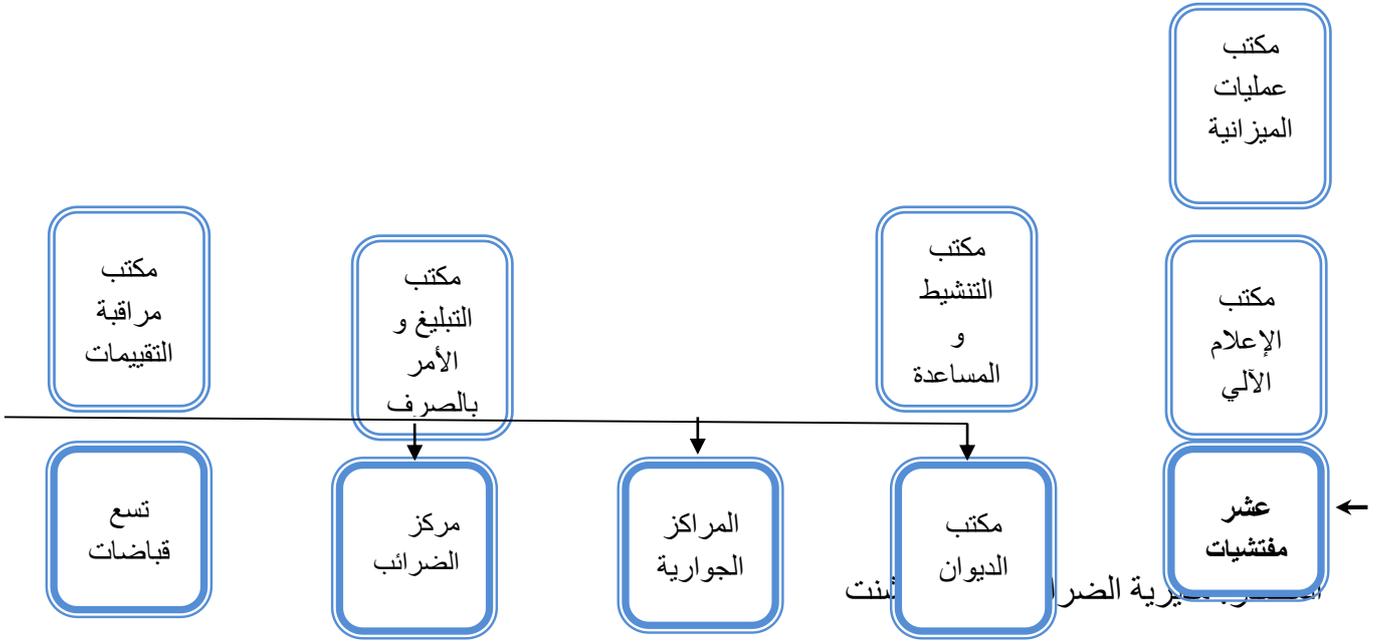
- بني صاف

- العامرية، حمام بوحجر.

و الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لعين تموشنت حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/12 في الجريدة الرسمية العدد 20 سنة 2009 ، إضافة للقرار المؤرخ في 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها كما في الشكل الموالي:

الشكل(2-01): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت





ثالثا: مهام مديرية الضرائب

تعد مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت هي واحدة من بين 51 مديرية ولائية على المستوى الوطني التي باشرت نشاطها بداية من تاريخ 1985/01/02 بحيث كانت سابقا عبارة عن مفتشية تابعة لمديرية الضرائب بسيدي بلعباس كما ذكرنا سابقا. و يمكن حصر بعض مهامها فيما يلي :

- تتدخل في مجال التسيير البشري و المادي للمصالح الولائية الجبائية.
- متابعة عملية التحصيل على مستوى قباضات الضرائب.
- إصدار البطاقات الجبائية.
- التحقيق في المحاسبة و متابعة كشوف العملاء.
- تقوم بعمليات الإحصاء و المتعلقة بالملفات الجبائية الموجودة على مستوى المفتشيات.
- الفض في المنازعات و الطعون المجانية.

ومنه تتمثل المهام الأساسية لمديرية الضرائب في تسيير مديرياتها الفرعية الخمسة التي تبرز مصالحها و مكاتبها من خلال الشرح الواضح و المفصل لكل المهام

المسندة لوظائفها و الصادر في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/12 في الجريدة الرسمية العدد 20 لسنة 2009.

المطلب الثاني: الاطار التعريف بالهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل

حتى يتسنى لأي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة و مهما اختلفت طبيعتها القانونية أن تهتم بموردها البشري باعتباره العمود الفقري لسير المهام على أكمل وجه و ذات مستوى أداء أفضل، ويتم ذلك من خلال تواجد مصلحة تتكفل بذلك المورد البشري المتمثلة في إدارة الموارد البشرية، رغم إختلاف تسميات الجهات المختصة، فالمهم هو الهدف من وراء إنشائها.

و تكلف لا سيما بما يأتي:

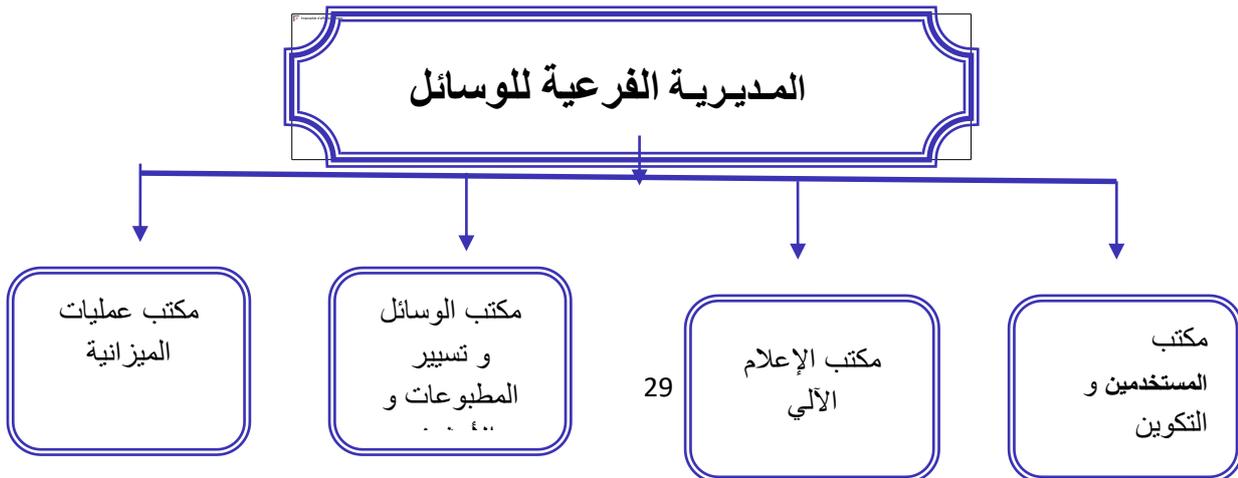
- تسيير شؤون المستخدمين و الميزانية و الوسائل المنقولة و غير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها و كذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية و التطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.
- و تتكون المديرية الفرعية للوسائل من أربعة مكاتب و هي:

1. مكتب المستخدمين و التكوين، و يكلف لا سيما بما يأتي:

- السهر على احترام التشريع و التنظيم الساري المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية و التكوين.
- انجاز أعمال ضبط التعداد و ترشيح مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.
- كما تعتبر مصلحة إدارة شؤون المستخدمين الوظيفة المركزية في وظائف تسيير الموارد البشرية و من مهامها الأساسية الأخرى مايلي:
 - ✓ تسيير الامتيازات الاجتماعية.
 - ✓ تقييم وترتيب المناصب.
 - ✓ تطبيق ومتابعة القوانين والأنظمة، كالعطل والغيابات وظروف العمل.
 - ✓ تسيير الحياة المهنية "الترسيم، الترقية".
 - ✓ تنظيم المسابقات والامتحانات المهنية.
 - ✓ كما تغطي المجالات ذات الطابع الاقتصادي والمالي :
 - ✓ إعداد ومتابعة الراتب.
 - ✓ تسيير العلاوات والمنح.
 - ✓ إعداد ومتابعة أنظمة الإعلام الآلي الخاصة بالتسيير.
 - ✓ متابعة اقتطاعات الضمان الاجتماعي .

2. مكتب عمليات الميزانية، و يكلف لا سيما بما يأتي:
 - القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية
 - تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، و ذلك في حدود الاختصاص المخول له.
 - تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب و مراكز الضرائب.
 - الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.
3. مكتب الوسائل و تسيير المطبوعات و الأرشيف، و يكلف لا سيما بما يأتي:
 - تسيير الوسائل المنقولة و غير المنقولة و كذا مخزن المطبوعات و أرشيف كل المصالح التابعة لمديرية الضرائب.
 - تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين و الهياكل و العتاد و التجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.
4. مكتب الإعلام الآلي، و يكلف لا سيما بما يأتي:
 - التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي.
 - المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية و مواردها.

الشكل (2-02): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل



المصدر : مديرية الضرائب لعين تموشنت

المطلب الثالث: مهام مكتب المستخدمين والتكوين

تتمثل المهام الأساسية لمكتب المستخدمين في مايلي:

- الإعلان عن الوظائف الشاغرة في المديرية (داخلياً وخارجياً).
- استقبال طلبات التوظيف وتفرغها وأرشفتها.
- الإعداد للمقابلات الإدارية والفنية والمهنية الخاصة بتعليمات وإجراءات التوظيف.
- متابعة إجراءات التعيين للموظفين الذين تم اختيارهم.
- أرشفة والاحتفاظ بالسجلات والوثائق المتعلقة بالموظفين.
- مراقبة الدوام من حيث المغادرات والإجازات.
- إعداد الكتب الخاصة بشؤون الموظفين ومتابعتها.
- حوسبة جميع البيانات الخاصة بالموظفين.
- متابعة المعاملات الخاصة بالموظفين مع الجهات ذات العلاقة واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.
- تطبيق الأنظمة والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمؤسسة.
- تنفيذ قرارات المدير .
- إعداد الخطط طويلة وقصيرة الأمد لاستقطاب القوى العاملة في الوقت المناسب.
- إعداد الخطط السنوية لأعمال المديرية.
- إعداد خطط الإحلال والتعاقب بالتعاون مع المديريات الفرعية الأخرى.
- إعداد برامج التدريب والتطوير المبني على تقييم الأداء للموظفين.
- إعداد برامج بناء القادة لسد الثغرات المتوقعة.
- إعداد المسار الوظيفي لكل موظف.
- التنسيق فيما بين الأقسام داخل المديرية والمديريات الفرعية الأخرى في المديرية.

- تطبيق الأنظمة والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمديرية.
- متابعة أعمال التقييم بالتعاون مع المقيمين وتقديم المشورة الفنية خلال عمليات التقييم.
- تحديد نتائج التقييم وتحديد الاحتياجات الخاصة للموظفين.
- تحديد الزيادات السنوية بناء على تقييم الأداء.
- تحديد المكافآت المادية للموظفين بناء على التقييم السنوي .
- تحديد برامج التكوين وتطوير المهارات الشخصية والفنية والإدارية الخاصة للموظفين بناء على نتائج تقييم الأداء.
- سد الثغرات المتوقعة من خلال التنبؤ المسبق لسد الثغرات في الموارد البشرية الخاصة بالمديرية (تقاعد، ترك عمل، استقالة مبكرة، استغناء عن خدمات، ... الخ) .
- كما تقوم المصلحة بإعداد كشف خاص تقسيم المستخدمين من ناحية التوظيف وإعداد المقررات وعقود العمل بأنواعها و متابعة ملفات المستخدمين بانتظام والتنقيط و الغيابات والتأخر عن أوقات العمل والعطل سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر أو مرضية وتعويضات الأجر كما تقوم بإعداد المقررات ومتابعتها.
- كما يمكن للموظف الاستفادة من المنح الخاصة و كذا التعويضات كما تسهر على منحهم حقوقهم القانونية كتسجيلهم في الضمان الاجتماعي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية على مديرية الضرائب - عين تموشنت

من خلال هذا المبحث سوف نحاول عرض الإجراءات المنهجية للدراسة ومجالاتها وأدوات جمع البيانات، و التعرف على مجتمع و عينة الدراسة.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة على مجموعة من العناصر أهمها: تحديد مجال الدراسة أدوات جمع البيانات، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، بيانات إستمارة الاستبيان، تطبيق البرنامج الإحصائي version25 SPSS لتحليل البيانات وسنتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: مجالات الدراسة وأدوات جمع البيانات

1. مجالات الدراسة:

بدأت الدراسة الميدانية بتاريخ 17 مارس 2024 واستمرت إلى مدى 30 يوم حيث تم من خلالها جمع القدر الكافي من البيانات والمعلومات الضرورية التي تبنى عليها الدراسة وكذلك إعداد نموذج للاستبيان وضبطه وتحكيمه من طرف الأساتذة، ثم توزيعه على أفراد عينة الدراسة، وبعد ما تم إسترجاع الإستبيان انتقلنا إلى مرحلة تحليل النتائج.

تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

- **البيانات الأولية:** من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع الإستبيان لتجميع المعلومات الميدانية اللازمة لموضوع البحث، ومن تم تفرغها وتحليلها في البرنامج الإحصائي spss وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
- **البيانات الثانوية:** تمت مراجعة المذكرات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

2. أدوات جمع البيانات:

يعتبر الإستبيان من بين أهم الأدوات المستعملة في الدراسة باعتباره وسيلة للكشف عن آراء العمال والمعرفة السابقة لهم وجمع المعلومات بغرض تحليلها والوصول إلى نتائج بحيث وجه الإستبيان للإطارات فقط، زيادة على ذلك قمنا ببعض المقابلات مع رؤساء الأقسام والإطارات على مستوى المديرية بغية الإستفسار عن مدى تأثير الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة ومديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت- بصفة خاصة، وكذلك قمنا بتحضير ملخص يعرف بالدراسة المراد إنجازها ومختلف متغيرات وعناصر الدراسة.

ثانياً: مجتمع، عينة الدراسة وحدود الدراسة

1. مجتمع الدراسة: يشتمل مجتمع دراستنا على جميع عمال ومديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت- والمقدر ب 62 عاملا لسنة 2024.
2. عينة الدراسة: اختيرت العينة المقصودة حيث وزعت الاستثمارات على كافة مديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت- والتي بلغ عددها 62 استمارة. كان عدد الإستثمارات المسترجعة والصالحة التي تم إخضاعها للدراسة 62 استمارة يعني أن عينة الدراسة موافقة للتوزيع الطبيعي وبالتالي هي مناسبة للدراسة.
3. حدود الدراسة:
 - الحدود المكانية: مديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت.
 - الحدود الزمنية: إمتدت فترة التربص من 17 مارس 2024 إلى 11 أبريل 2024.
4. متغيرات الدراسة:
 - المتغير المستقل: الرقابة الجبائية.
 - المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: دراسة بيانات الإستبيان وثباته أولا: بيانات الإستبيان

قمنا بجمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم إستبيان (أنظر الملحق) تكون من المعلومات الشخصية و25 سؤال مغلق، شمل الإستبيان على محورين وهذا لغرض الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة والإجابة على الفرضيات المطروحة وكانت محاور الدراسة على النحو التالي:

- المحور الأول: الرقابة الجبائية.
 - المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.
- سيتم من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الإستبيان من خلال الإعتماد على البرنامج الإحصائي spss وإختبار الفرضيات بغية عرض نتائج الدراسة والخروج في الأخير بمجموعة من التوصيات والإقتراحات التي تستفيد منها مديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت-.

ثانيا: دراسة وتحليل الإستبيان

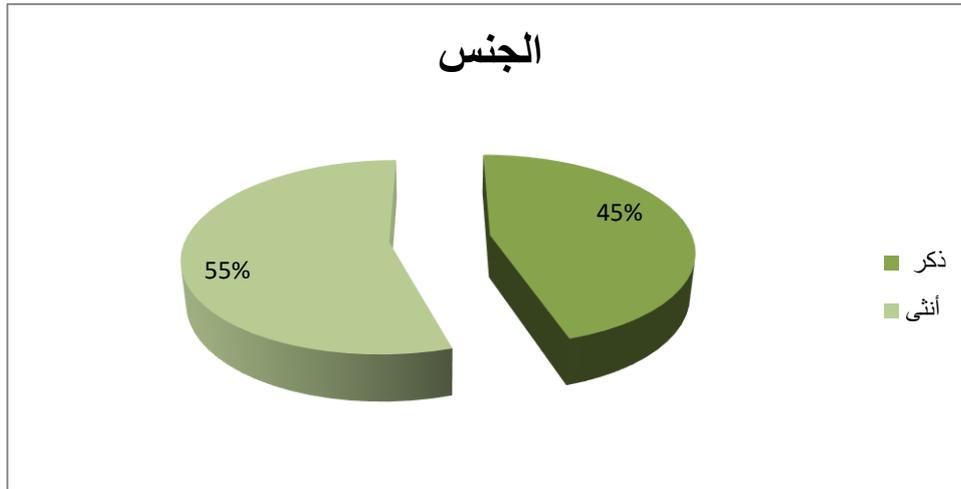
1. المعلومات الشخصية: والتي نبينها في الجداول والأشكال التالية:
 - ❖ توزيع أفراد العينة حسب "الجنس":
- الذي يتم توضيحه من خلال الجدول والشكل التمثيلي:

الجدول (2-01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
45.2%	28	ذكر
54.8%	34	أنثى
100%	62	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً على مخرجات برنامج spss.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:
الشكل (2-03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج spss version 25

نلاحظ من خلال الجدول (2-01) و الشكل (2-03) اللذان يبينان توزيع العينة حسب الجنس أن نسبة الذكور تمثل 45.2% في حين أن نسبة الإناث تمثل 45.8% وبالتالي فإن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور و هذا دليل على صعوبة المناصب.

❖ توزيع أفراد العينة حسب "العمر":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول والشكل التمثيلي التالي:

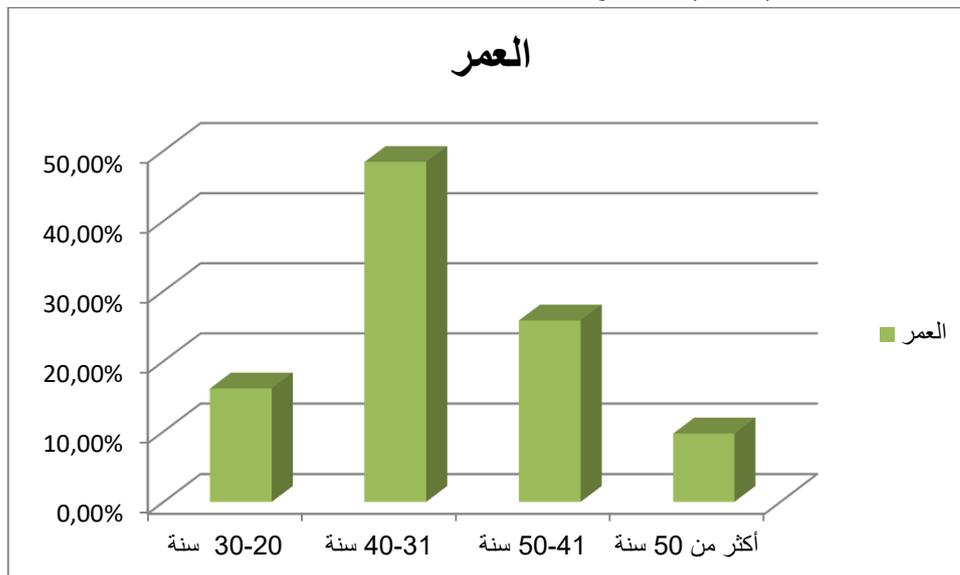
الجدول (2-02): توزيع العينة حسب العمر

النسبة المئوية %	التكرار	العمر
16,1%	10	30-20 سنة
48,4%	30	40-31 سنة
25,8%	16	50-41 سنة
9,7%	6	أكثر من 50 سنة
100%	62	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-04): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة للعمر: من خلال الجدول (2-02) و الشكل (2-04) نلاحظ أن العينة تتشكل من تركيبة متنوعة من حيث السن، إذ نجد أن الفئة العمرية ما بين 31 سنة و40 سنة تحتل أعلى نسبة والمقدرة ب 48,4%، لتأتي بعدها الفئة العمرية ما بين 41 سنة و50 سنة بمعدل 25,8%، ثم تليها الفئة العمرية ما بين 20 سنة و30 سنة بنسبة 16,1%، ثم الفئة أكثر من 50 سنة بنسبة 9,7%، ومنه نستنتج أن مديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت- تعتمد بشكل كبير على الفئة العمرية المتوسطة أي الفئة الشبابية وهذا راجع لخبرتهم الواسعة في هذا المجال وأن طبيعة العمل تتطلب الحذر وسرعة في الأداء.

❖ توزيع العينة حسب "الدرجة العلمية":

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول والشكل التمثيلي التالي.

الجدول (2-03): توزيع العينة حسب الدرجة العلمية

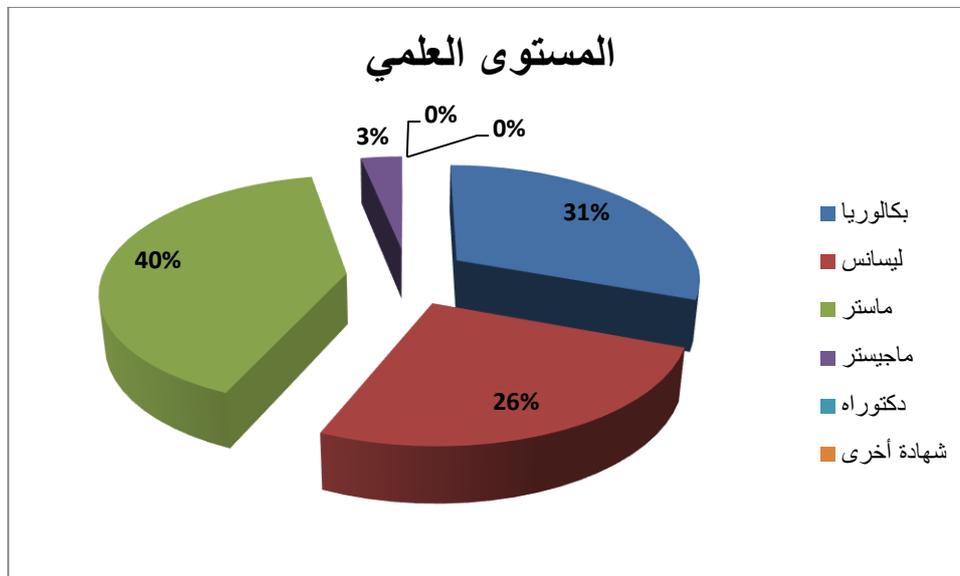
النسبة المئوية %	التكرار	المستوى العلمي
30,6%	19	بكالوريا
25,8%	16	ليسانس
40,3%	25	ماستر
3,2%	2	ماجستير
00%	00	دكتوراه
00%	00	شهادة أخرى

المجموع	62	100%
---------	----	------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل (05-02): توزيع العينة حسب الدرجة العلمية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة للدرجة العلمية: ومن خلال الجدول (03-2) الشكل (05-02) وحسب الأسئلة الموزعة في الاستبيان على أفراد العينة والذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي نجد أنه لا يوجد موظفين ذوو مستوى أقل من البكالوريا وهذا نظرا لجدية العمل، أما عدد الموظفين ذوو مستوى البكالوريا هو 19 مفردة بنسبة 30.6% من حجم العينة وبلغ عدد الحاصلين على درجة الليسانس 16 مفردة بنسبة 25.8% من حجم العينة، وأيضا بلغ عدد الحاصلين على درجة الماستر 25 مفردة بنسبة 40.3% من حجم العينة وأخيرا بلغ عدد درجات الماجستير 2 مفردتين بنسبة 3.2% من حجم العينة وهذا يدل على أن العينة التي يتم إجراء الدراسة عليها يتوقع أن يكون لديها المعرفة المطلوبة عن موضوع الدراسة .

❖ توزيع العينة حسب "التخصص العلمي":

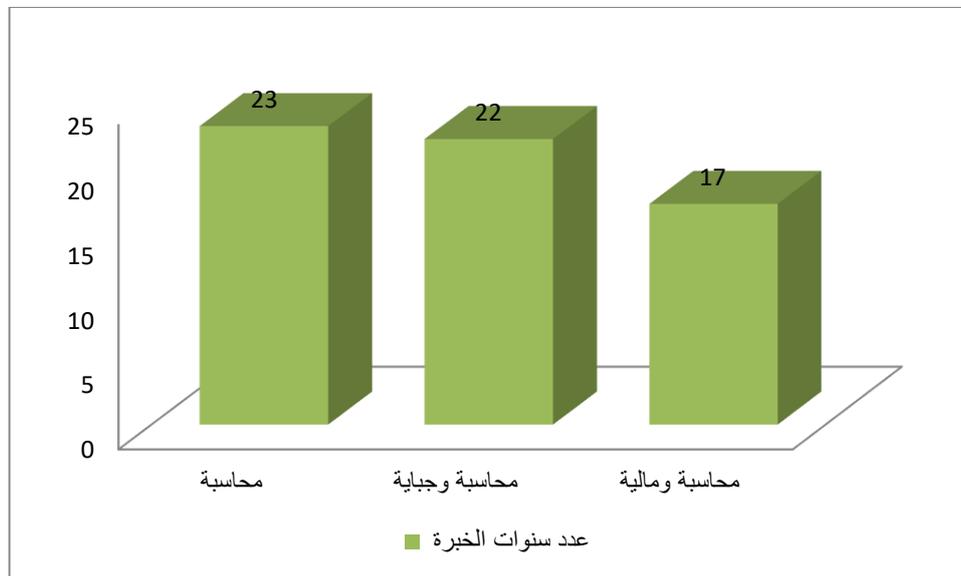
الجدول (04-2): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

النسبة المئوية %	التكرار	التخصص
37%	23	محاسبة
35%	22	محاسبة وجباية
27%	17	محاسبة ومالية

المجموع	62	100 %
---------	----	-------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:
الشكل (02-06): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بالنسبة للتخصص العلمي: من خلال الجدول (04-2) والشكل (06-02) اللذان يمثلان التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة نلاحظ أن 23 مفردة بنسبة 37% من عينة الدراسة من أصحاب تخصص محاسبة و هذا راجع الى فتح مناصب توظيف كثيرة في هذا التخصص ونجد أن 22 مفردة بنسبة 35% من عينة الدراسة يتخصصون في المحاسبة و الجبائية في حين أن 17 مفردة بنسبة 27% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ومالية. وهذا ما يدل على توفر الخبرات الكافية و تعدد التخصصات داخل مديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت.

❖ توزيع العينة حسب "عدد سنوات الخبرة في العمل:

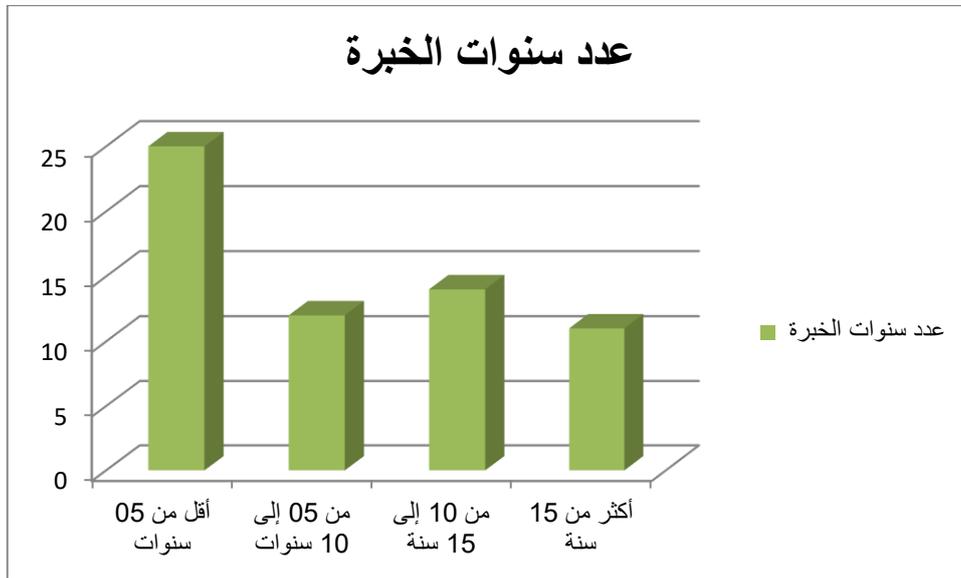
الجدول (05-2): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل .

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	25	40,3%
من 05 إلى 10 سنوات	12	19,4%
من 10 إلى 15 سنة	14	22,6%
أكثر من 15 سنة	11	17,7%
المجموع	62	100 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل (07-02): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في العمل: من خلال الجدول (05-2) والشكل (07-02) اللذان يمثلان التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة نلاحظ أن 25 مفردة بنسبة 40.3% من عينة الدراسة من أصحاب الخبرات أقل من 5 سنوات و هذا راجع الى فتح مناصب توظيف كثيرة خلال هذه السنوات الأخيرة ونجد أن 12 مفردة بنسبة 19.68% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات في حين أن 24 مفردة بنسبة 22.6% من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم من 10 سنوات إلى 15 سنة كما نلاحظ أن 11 مفردة بنسبة 17.7% من عينة الدراسة من أصحاب الخبرات أكثر من 15 سنة و منه نلاحظ أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة جيدة أي بنسبة 59,7% من أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من 5 سنوات. وهذا ما يدل على توفر الخبرات الكافية داخل مديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت.

المطلب الثالث: تصميم أداة البحث (الاختبارات)

أولاً: مقياس ليكرت

وقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، بإعتباره أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء نظراً لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يترجم خمسة

احتمالات للإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال الاستبيان والمتمثلة في (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وعلى المجيب على الأسئلة وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة التي يختارها، حيث أن الاختيار غير موافق بشدة يعني درجة (1)، غير موافق درجتان (2)، محايد (3) ثلاثة درجات، موافق أربع درجات (4) وأخيراً موافق بشدة خمسة درجات (5).

الجدول (2-06): درجات سلم ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: محمد خير أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (أس بي أس أس)، دار الصفاء، الأردن، 2005، ص:22.

❖ إختبار الثبات :

نعني بثبات أداة القياس أنه إذا كررنا عملية توزيع الاستبيان على نفس العينة في نفس الظروف فإنها تعطي نفس النتائج أو لا تغيير نتائج أداة القياس بشكل كبير إذ تم إعادة توزيعها على نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. و الدراسة الحالية إعتمدت لإختبار ثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة على طريقة المقارنات الداخلية Internal Comparison Reliability لحساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لجميع عبارات الاستبيان للتحقق من مدى ترابطها وذلك من خلال حساب معامل التميز لكل سؤال وتتراوح قيمة معامل كرونباخ الفا بين الصفر والواحد وعندما تكون قريبة من الواحد فإن ذلك يعني ثبات الاستبيان وتعتبر نسبة 60% مقبولة للحكم على ثبات قائمة الاستبيان وتم حساب معامل كرونباخ ألفا وجاءت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (2-07): نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل alpha cronbach
جميع محاور الإستبيان	25	0.940

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات spss.

اتضح من الجدول رقم (2-06) لحساب معامل ألفا كرونباخ للأسئلة أنه بلغ 0.940 وهو أكبر من 0.6 وهذا ما يدل على ثبات استمارة الاستبيان و منه نقول أن معامل الثبات جيد جدا من الناحية الإحصائية حيث أنه كلما إقتربت قيمة معامل الفا كرونباخ من الواحد كلما كان دليلا على إرتفاع درجة الثبات للمقياس وبالتالي إمكانية الإعتماد علي نتائج التحليل الإحصائي، مما جعل الطالبين على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

❖ نموذج الدراسة:

ينكون نموذج الدراسة من متغيرين: متغير مستقل وهو الرقابة الجبائية والمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية ويمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

$$(y) = f(x)$$

حيث أن:

جودة المعلومات المحاسبية (y): متغير تابع.

الرقابة الجبائية (x): متغير مستقل.

ثانيا: اختبار الصدق

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين، بغية التأكد من مدى تطابقه مع موضوع الدراسة، حيث تم الاستفادة من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم فيما يخص كل من شكل، محتوى ومدى تناسق عبارات الاستبيان وترابط محاوره والتي أخذت بعين الاعتبار في إطار تصحيحي يتماشى مع ما تم الإشارة إليه، بالإضافة إلى عرضه على عينة من عمال مديرية الضرائب لولاية -عين تموشنت من أجل التأكد من محتوى الاستبيان وضوح عباراته.

الجدول رقم (2-08): نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل محور و المعدل الكلي للفقرات حسب ارتباط بيرسون.

جودة المعلومات المحاسبية	الرقابة الجبائية		
0,574**	1	معامل بيرسون	الرقابة الجبائية
.000		الدلالة المعنوية Sig	
62	62	حجم العينة	
1	0,574**	معامل بيرسون	جودة المعلومات المحاسبية
	.000	الدلالة المعنوية Sig	
62	62	حجم العينة	

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج spss version 25

ومن خلال الجدول رقم (2-07) نجد أن معاملات الارتباط السابقة تحمل ثبات داخلي دال احصائيا وبذلك يكون الطالبين في تأكدا من صدق وثبات فقرات الاستبيان بحيث بلغ معامل الارتباط 0,574، وبذلك أصبحت القائمة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

ثالثا: صدق الإتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

بغية التحقق من صدق الإتساق الداخلي لعبارات الإستبيان تم حساب معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) لكل عبارة من محورها عند مستوى الدلالة 0.05%.

1. الإتساق الداخلي لعبارات المحور الأول " الرقابة الجبائية "
الجدول(2-09): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول
" الرقابة الجبائية "

القيمة الاحتمالية sig	معامل Spearman	العبارة
0.000	,586**	01
0.000	,468**	02
0.000	,668**	03
0.000	,527**	04
0.000	,798**	05
0.000	,552**	06
0.000	,343**	07
0.000	,473**	08
0.000	,727**	09
0.000	,699**	10

0.000	,663**	11
0.000	,518**	12
0.000	,845**	13
0.000	,797**	14

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSS. **: مستوى دلالة 0.01
 يتضح من الجدول (2-09) أن جميع معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول " الرقابة الجبائية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05، وهذا يعد مؤشراً على صدق الإتساق الداخلي لكل عبارات المحور الأول " الرقابة الجبائية " مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.
 2. الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني " جودة المعلومات المحاسبية " الجدول (2-10): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " جودة المعلومات المحاسبية "

القيمة الاحتمالية sig	معامل Spearman	العبارة
0.000	,601**	15
0.000	,645**	16
0.000	,571**	17
0.000	,379**	18
0.000	,406**	19
0.000	,618**	20
0.000	,702**	21
0.000	,635**	22
0.000	,601**	23
0.000	,379**	24

0.000	,406**	25
-------	--------	----

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss. **: مستوى دلالة

0.01

يتضح من الجدول (2-10) أن كل معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني " جودة المعلومات المحاسبية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05، وهذا يعد مؤشراً على صدق الإتساق الداخلي لكل عبارات المحور الثاني " جودة المعلومات المحاسبية " مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

تظهر الجداول بالأسفل كل من التوزيع التكراري، الانحراف المعياري، الوسط الحسابي ودرجة الاستجابة للمحورين كل لوحده التي تم التوصل إليها من خلال المدى وهو عبارة عن الفرق بين القيمة الأكبر والأصغر المعطاة لخيارات مقياس الاستمارة، وباعتبار أننا اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي والذي يحتوي على خمسة درجات من 1-5 فقيمه هي (5-1=4) والتي يتم قسمة على خلايا المقياس (4=5/0.8)، بحيث تضاف هذه القيمة للقيم المعطاة لكل خيار وبالتالي كلما كان الوسط الحسابي محصور في المجال (1-1.80) فهذا يدل على أن درجة الاستجابة منخفضة جداً، أما إذا كان محصور في المجال (1.80-2.60) فنقول أن درجة الاستجابة منخفضة، يليه المجال (2.60-3.40) درجة الاستجابة تكون متوسطة، ثم المجال (3.40-4.20) الذي تكون فيه درجة الاستجابة مرتفعة، أما بالنسبة للمجال (4.20-5) فإن درجة الاستجابة فيه تعتبر مرتفعة جداً وأن المتوسط المعياري يساوي (3).

يوضح الجدول التالي توزيع الدرجات حسب سلم ليكارت الخماسي.

الجدول (11-2): توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكرت

5-4.20	4.19-3.40	3.39-2.60	2.59-1.81	1.80-1
مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً

المصدر: سلم ليكرت الخماسي.

- ✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أقل من 3: يعني أن ميل المستجوبين إلى رفض محتوى العبارة.
- ✓ إذا كانت متوسطات الإجابة أكثر من 3: يعني أن ميل المستجوبين إلى قبول محتوى العبارة.

المحور الأول: " الرقابة الجبائية "

الجدول (12-2): تحليل عبارات المحور الأول " الرقابة الجبائية "

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
موافق	,547	4,21	01
موافق	,410	4,21	02
موافق	,957	3,66	03
موافق	,718	3,90	04
موافق	1,202	3,35	05
موافق	,867	3,74	06
موافق	2,562	3,79	07
موافق	,936	3,47	08
موافق	1,118	3,65	09
موافق	,965	3,71	10
موافق	,971	3,68	11
موافق	,862	3,76	12
موافق	1,020	3,48	13
موافق	1,151	3,29	14
موافق	,52068	3,7071	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يظهر من خلال الجدول (12-2) نجد أن الوسط الحسابي لإجمالي العبارات على مستوى عينة الدراسة هو 3.7071 وهو مؤشر يوضح موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول " الرقابة الجبائية " ونلاحظ أيضاً أن هذا يؤكد وجود تجانس في آراء عينة الدراسة حول تأثير الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية، ونرى أن الوسط الحسابي ضعيف جداً و يقدر ب 3.29 للعبارة رقم 14 و

هذا راجع الى اختلاف ما يواجه المحقق من صعوبات خلال عملية الرقابة الجبائية. ونلاحظ أن الانحراف المعياري لمعظم عبارات المحور الأول تقدر بـ 0.52068 و هذا راجع الى اتجاه معظم الأراء الى موافق. المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول (2-13): تحليل عبارات المحور الثاني " جودة المعلومات المحاسبية "

العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
15	3,56	1,276	موافق
16	3,34	,957	موافق
17	3,69	,781	موافق
18	3,47	,900	موافق
19	4,00	,573	موافق
20	3,95	,381	موافق
21	3,89	,907	موافق
22	3,97	,724	موافق
23	3,56	1,276	موافق
24	3,47	,900	موافق
25	4,00	,573	موافق
المجموع	3,7181	,46688	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول (2-13) نجد أغلب أفراد العينة موافقة على العبارات المحور الثاني جودة المعلومات المحاسبية حيث نجد أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات يقدر بـ 3,7181 و هذا يدل على أن أفراد العينة موافقة على عبارات المحور الأول كما نجد أيضا أن درجة الإختلاف تقريبا تقدر بـ 0.46688 و هذا يدل على وجود تجانس في آراء عينة الدراسة حول تأثير جودة المعلومات المحاسبية، و نلاحظ أن العبرة 16 قدر الوسط الحسابي لها 3.34 و في المقابل درجة الإختلاف تقريبا تقدر بـ 0.957 و هذا راجع الى عدم موافقة الموظفين على العبرة الثانية.

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات الإحصائية

1. دراسة التوزيع:

من خلال العينة ($N \leq 40$) إذن يمكن اعتبار أن التوزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي ومنه يمكن إجراء الاختبارات التالية:

• إختبار الفرضية:

لمعرفة أثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية ، تم إختبار الفرضية التالية من خلال قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المساعدتين الآتيتين:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت- عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت- عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ و لإختبار هذه الفرضية اعتمد الباحثان على تحليل الانحدار الخطي البسيط (REGRESSION)، و تحليل التباين (ANOVA) وذلك بدراسة أثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية على الشكل التالي:

$$Y = a_0 + a_1 X_1 + \mu$$

حيث:

Y: المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية).

X1: المتغير المستقل (الرقابة الجبائية).

a0: الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

a1: معامل الانحدار للمتغير المستقل.

μ: الخطأ العشوائي.

الجدول (02-14): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل الانحدار B	الدالة المعنوية Sig
0.574	0.33	0.574	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (2-15): جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,384	1	4,384	29,517	,000 ^b
	de Student	8,912	60	,149		
	Total	13,296	61			

a. Variable dépendante : جودة المعلومات المحاسبية

b. Prédicteurs : (Constante), الرقابة الجبائية

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج spss version 25

من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA) نلاحظ أن مستوى الدلالة قدرت ب Sig=0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية، و بالتالي النموذج ملائم للدراسة. أيضا من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R² تساوي 0.33 وهذا يعني أن الرقابة الجبائية تفسر ما قيمته 33% في جودة القوائم المحاسبية، أما قيمة الأثر فقدرت 0.574 وهو أثر معنوي، وهذا يؤكد وجود أثر للرقابة الجبائية على جودة القوائم المحاسبية.

الجدول رقم (2-16): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés Bêta	T	Sig.
	B	Erreur standard			

1	(Constante)	1,852	,350	5,295	,000
	الرقابة الجبائية	,515	,095	,574	5,433

a. Variable dépendante : جودة_المعلومات المحاسبية :

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج spss version 25

يبين الجدول رقم (2-16) أن نتائج نموذج الانحدار ايجابية من خلال معاملات المعالجة و الذي يعني وجود علاقة ايجابية بين المتغير الرقابة الجبائية، والمتغير جودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغ معامل الانحدار الرقابة الجبائية 0.515 و الذي يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (جودة المعلومات المحاسبية) بوحدة واحدة يقابلة تغير بمقدار 0.515 في المتغير التابع (الرقابة الجبائية) و كانت قيمة t المحسوبة تساوي 5.433 و هي أكبر من قيمة t الجدولة 1.96 و كما بلغت القيمة الاحتمالية Sig=0.000 و هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن جودة المعلومات المحاسبية هي متغير مفسر للرقابة الجبائية، و بالتالي نقول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية إيجابي للرقابة الجبائية على جودة القوائم المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت-، مما يعني رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة فيما يلي:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت-".

و المعادلة التالية توضح العلاقة بين متغير الرقابة الجبائية و متغير جودة المعلومات المحاسبية:

$$Y = 1,852 + 0.515 X_1$$

Y: المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)

X₁: المتغير المستقل (الرقابة الجبائية)

a₀: الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

المطلب الثالث: دراسة حالة مطحنة

في هذا المثال سنتطرق الى دراسة حالة مراقبة لمطحنة وهذا بصدد توضيح مدى أثر وأهمية المراقبة الجبائية في تحسين جودة ومصداقية التصريجات الجبائية وتأثيرها أيضا في المدى البعيد عن تحسين مصداقية التصريجات المقدمة من طرف المؤسسة المراقبة وكذلك عدم تكرار التجاوزات والأخطاء المقصودة وغير المقصودة من طرف المؤسسة حيث سنطرق الى شرح مفصل عن أهم الخطوات المتبعة في المراقبة الجبائية:

1. أول شيء تقوم به المحقق بعد أن يحدد ماهية المؤسسة الخاضعة للرقابة هو ارسال اشعار المراقبة un avis de vérification (الملحق رقم 2-01) وفيه يتم تبليغ المؤسسة الخاضعة للرقابة بمدة بدأ أشغال التحقيق كما يتم إعلامه بالسنوات الخاضعة للمراقبة و أيضا المواد الخاضعة للمراقبة، ويتم تحديد موعد معه من أجل زيارة مقر العمل ومراجعة الدفاتر المحاسبية حيث يتم تقديم كل من سجل

- الأجرة و الجريدة العامة وسجل الجرد هذا في أول محضر تم إعدادها يلتزم باحضار جميع الوثائق المحاسبية الخاصة بالسنوات الخاضعة للرقابة.
2. وبعد تقديم جميع المجلات والوثائق والفواتير يشرع المحقق في التحقيق من مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المؤسسة مع الوثائق المقدمة مثل فواتير البيع والشراء وتصريحات أجور العمال.
3. ومن ثم النظر في أهم شيء وهو الموردون يتعاملون معهم من طرف المؤسسة. وفي مثالنا هذا تتعامل المؤسسة مع مورد أساس وهو AGRO-SAC حيث تم شراء الأكياس لوضع الدقيق والشعير وحتى البقايا التي تخصص كعلف ومواد تغذية المواشي.
- حيث قام المحقق بإرسال طلب معلومات الى AGRO-SAC وهذا من أجل طلب معلومات حول كمية الأكياس المشتراة من قبل المؤسسة خلال السنوات الخاضعة للرقابة.
- بعد الحصول على المعلومات تبين أن المشتريات المصرح بها من قبل AGRO-SAC أكبر من المشتريات المصرحة من قبل المؤسسة و بهذا الصدد قام المحقق باعادة تصميم الاستهلاكات وفقا للمعلومات الجديدة، حيث أن
- $$\text{الاستهلاكات} = \text{المخزون الأول} + \text{المشتريات} - \text{المخزون النهائي}$$
- و بهذا تغيرت قيمة الاستهلاكات للأكياس الفارغة المشتراة من قبل المؤسسة و بما أن الأكياس الفارغة ليست في المخزون معناها أنها استهلكت من طرف المؤسسة، فكيف استهلكت؟ معناها كانت مملوءة بالطحين، و في هذا السياق سيتم إعادة تقييم رقم الأعمال حسب الاستهلاكات الجديدة وهذا ما سيتم شرحه في الجداول المدرجة في الملحق رقم (04-03-02).
- كما تم من خلال مراقبة فواتير الشراء من عند موردين مصرح بهم في FNF تعني تجار معفيين من الضريبة و غير مصرحين بهذا لا يتم قبول فواتير الشراء المقدمة، و بهذا نستخلص أن للرقابة الجائبة دور أساسي و مهم في دقة المعلومات المحاسبية و من خلال دراسة المثال المقدم نستخلص أيضا كيف تم إعادة تقييم رقم الأعمال المصرح به و تسوية الوضعية الجبائية للمكلف بالضريبة.
- و في النهاية يقوم المحقق بإصدار (rôle) جدول يتضمن المبالغ المستحقة من طرف المكلف بالضريبة.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل وبعد مناقشة الجانب النظري والتطبيقي لدراسة تأثير الرقابة الجبائية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت- تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان الذي استهدف الموظفين فقط، حيث تمثلت عينة الدراسة في 62 موظف بمديريات الضرائب - عين تموشنت-، وتوصلنا في الأخير إلى أن الرقابة الجبائية تؤثر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت-، بحيث تم رفض الفرض العدمي "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت- عند مستوى معنوية 0.05"، و قبول الفرض البديل "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب - عين تموشنت- عند مستوى معنوية 0.05".

الخاتمة

تعد الرقابة الجبائية من أهم الآليات و الأدوات التي تملكها الإدارة الجبائية لمكافحة جميع الممارسات غير القانونية الصادرة عن المكلفين بالضريبة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة ، وهذا ما يؤكد المساهمة الفعالة للرقابة الجبائية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ، توافقا مع الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه المعلومات ومعايير جودتها ومدى تأثيرها على مستخدميها في اتخاذ قراراتهم ، وهذا يتطلب من الإدارة الجبائية توفير كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية الممكنة للأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية بهدف الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية.

وتناولت دراستنا موضوع تأثير الرقابة الجبائية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب -عين تموشنت- تم الاعتماد في هذه

الخاتمة

الدراسة على الاستبيان الذي استهدف الموظفين فقط، حيث تمثلت عينة الدراسة في 62 موظف بمديريات الضرائب -عين تموشنت-، و كنتائج لهذه الدراسة يمكن للباحثين عرض أهم ما توصلوا اليه من خلال اخضاع هذا الاستبيان للتحليل بواسطة برنامج التحليل الاحصائي لمفردات العينة المتمثلة في عمال المؤسسة الاستشفائية د.بن زرجب -عين تموشنت-، كما يلي:

رفض الفرض الأول: "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب -عين تموشنت- عند مستوى معنوية 0.05"،

قبول الفرض البديل: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية في مديرية الضرائب -عين تموشنت- عند مستوى معنوية 0.05".

تساهم الرقابة الجبائية الجبائية في تحسين جودة ومصداقية التصريحات الجبائية

وانطلاقا من النتائج السالفة الذكر و دراستنا التطبيقية ككل سنقدم مجموعة من التوصيات و الاقتراحات بغية أن تستفيد منها مديرية الضرائب -عين تموشنت-، و ذلك من أجل تفعيل الجيد للرقابة الجبائية، و أهم هذه الاقتراحات و التوصيات ما يلي:

- بناء علاقة متينة بين المصالح الجبائية والمكلفين مبنية على حسن النية من الطرفين، واعتبار أن الرقابة الجبائية التي يخضع لها أي مكلف بالضريبة هي بمثابة التاج أو الوسام أو الشهادة، لإثبات مدى جودة معلوماته المحاسبية، ويصبح عوض التشاؤم من الرقابة الجبائية، يتقاعل بها.
- ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار في النظام الجبائي الجزائري من حيث أنواع ومعدلات الضرائب و الرسوم .
- تميز النظام الجبائي الجزائري بالتعقيد، ومن ثم لا بد من إعادة النظر في المعدلات والنسب المطبقة لبعض الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل المكلفين لتشجيعهم على التصريح ودفع المبلغ الصحيح للضريبة .
- تدعيم الإدارة الجبائية بأجهزة حديثة ومتطورة للمعلومات والاتصال، وربطها بنظام شبكي داخلي وبمصالح ذات الصلة ورقمنة كل التصريحات ، مما يقرب الإدارة الجبائية من المواطن ويجنب كل عمليات التواطؤ .
- نشر ثقافة جبائية لدى المكلفين بالضريبة .
- تعزيز تعداد موظفي مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى ، وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع والاستفادة من ملتقيات تكوينية دورية من أجل تحسين كفاءاتهم جبائيا ومحاسبيا.

الخاتمة

- فرض عقوبات ردعية على المكلفين الذين لا يحوزون على فواتير الشراء والبيع لعمليات أنشطتهم وتشجيع ومنح امتيازات لمستعملي وسائل الدفع.

المراجع

الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2007.
2. أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، "مبادئ المحاسبة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
3. خليل عواد أبو حشيش، "المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

المراجع

4. سهام كردودي، "الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق"، دار المفيد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
5. السيد عطا الله السيد، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الراية، الأردن، 2009.
6. طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، "قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميه"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017.
7. عباس عبد الرزاق، "التحقيق المحاسبي و النزاع الضريبي"، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
8. عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسات المالية"، الطبعة أ، منشأة المعارف، الإسكندرية.
9. كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة فى نظرية المحاسبة"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
10. محمد الفيرمي، "تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية"، بدون دار النشر، مصر، 1999.
11. مصطفى عوادي، ناصر رحال، "جبائية المؤسسة بين النظرية والتطبيق"، مطبعة سخري، الجزائر، 2011.

مذكرات ومجلات:

1. بوعلام ولهي، "نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة- حالة الجزائر-"، مداخلة بمناسبة الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
2. زلاسي رياض، "اسهامات حوكمة المؤسسات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2012.
3. لياس قالب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي فى دعم الرقابة الجبائية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فى علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة بسكرة 2010-2011.
4. محمد طرشي، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي"، ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية و وظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
5. مداحي عثمان، "دور المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية"، طروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم فى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009.

القوانين والمراسيم:

المراجع

1. رسالة المديرية العامة للضرائب ، الرقابة الجبائية عمل ثابت للإدارة الجبائية، وزارة المالية، عدد58، الجزائر، سنة2012.
2. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 02-303 ، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية وصالحيتها، المؤرخ في 28-09-2002 ج.ر عدد 64، صادرة في 29-09-2002، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-494، مؤرخ في 26-09-2005.
3. المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 95/55، يتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، المعدل والمتمم.
4. المادة 18-1، قانون الإجراءات الجبائية، الصادر بموجب المادة 40 من قانون المالية، 2002.
5. المادة 20 مكرر ، قانون الإجراءات الجبائية ، 2017.
6. المادة 21 ، قانون الإجراءات الجبائية.
7. المادة 22 ، قانون الإجراءات الجبائية.
8. المادة 77 من المرسوم التنفيذي رقم 07-364، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية.
9. المادة 19، قانون الإجراءات الجبائية.
10. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 صادر في 28 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية ، ج.ر عدد 75، صادرة في 2 ديسمبر 2007.
11. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 صادر في 28 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية ، جريدة رسمية، عدد 75، صادرة في 2 ديسمبر 2007.
12. رسالة المديرية العامة للضرائب ، الرقابة الجبائية عمل ثابت للإدارة الجبائية، وزارة المالية، عدد58، الجزائر، سنة2012.

المراجع الأجنبية:

1. Ahmed hamini, "I'audit comptable et financier", édition Berti, Algérie, 2001.
2. Guide du control sur pièce ,Ministère de finance ,Direction Générale des Impôts ,Direction des Recherches et vérification,2003.
3. Michel bouvier, Marie charistine, "I'administration fiscal en France" (puf,1988)

الملاحق



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب – عين تموشنت-

استمارة استبيان:

السادة موظفي مديرية الضرائب – عين تموشنت- - السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته...

تحية طيبة، وبعد

يقوم الطلاب بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى قياس " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية " وذلك في طور إعداد شهادة الماستر تخصص محاسبة وجبائية معمقة.

وعليه فإننا نرجو منكم التكرم بمساعدتنا والإجابة على الأسئلة والفقرات المطروحة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (X).
كما نعلمكم أن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط وأن كل إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة.

تقبلوا فائق التحية والاحترام
من إعداد الطالبين :
الأستاذة:

إشراف

د. مالطي

➤ ابراهيم عبد القادر
سناء
➤ مراح محمد

الجزء الأول: البيانات الشخصية

(1) الجنس

أنثى

ذكر

(2) العمر

31-40 سنة

أكثر من 50 سنة

20-30 سنة

41-50 سنة

(3) الدرجة العلمية

ليس

بكالوريا

د

ماجستير

شهادة

ماستر

(4) التخصص العلمي

محاسبة و جباية

محاسبة

محاسبة و مالية

(5) عدد سنوات الخبرة في العمل

من 0-5

أكثر من

أقل من خمس سنوات

من 11-15 سنة

الجزء الثاني: محاور الدراسة.

المحور الأول: الرقابة الجبائية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	الرقابة الجبائية هي وسيلة لمتابعة النظام التصريحي					
02	إجراءات الرقابة الجبائية المعمول بها مناسبة وفعالة لاكتشاف الأخطاء					
03	تقوم مديرية الضرائب بعملية التحقيق الجبائي					
04	الموظفين في مديرية الضرائب يجتازون دورات تدريبية لكيفية استخدام التقنيات الحديثة الرقابة الجبائي					
05	نظام الرقابة في مديرية الضرائب مفعّل ويتم تحديثه باستمرار					
06	يعتمد نظام الرقابة الجبائية على آلية تتوافق والبيئة التي يعمل فيها					
07	مديرية الضرائب تستخدم تقنيات الاتصال الحديثة في عملية الرقابة الجبائية					
08	تقدم مديرية الضرائب معلومات صريحة بعد عملية الرقابة الجبائية					
09	تستطيع مديرية الضرائب التدقيق في الرقابة الجبائية من خلال اعتمادها على					

					نظام معلومات	
					10	سمح التحقيق المصوب بالتقليل من الأخطاء والتلاعبات
					11	تراقب مديرية الرقابة رقم الريح الجبائي
					12	يسمح التحقيق المعمق بتحديد الوضعية الجبائية الانحرافات والأخطاء والنقائص بشكل أفضل
					13	يتم الاتصال مع كل المؤسسات بشكل دوري
					14	تواجه المحقق صعوبات تحد من فعالية الرقابة الجبائية.

المحور الثاني: جودة القوائم المحاسبية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	تسعى مديرية الضرائب إلى تقديم معلومات محاسبية بجودة عالية من خلال الرقابة الجبائية					
16	من خلال خبرتي في المجال أن المعلومات التي يقدمها المحققون من العمل الرقابي تتصف بالمصداقية					
17	برنامج الرقابة الجبائية يمكنه أن يعمل على التخفيض تدريجيا في ظاهرتي التهرب والغش الضريبي من خلال تحسين الالتزام الضريبي للمكلفين وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.					
18	يمكن أن تعمل الرقابة الجبائية على توعية المكلفين بالضريبة وبالتالي تحسين مصداقية و جودة المعلومات المحاسبية وتصريحاتهم					
19	تعمل مديرية الضرائب بصرامة مع المؤسسات الاقتصادية للافصاح عن الوائم المالية بجودة عالية					
20	تقوم مديرية الضرائب بالتحقيق المحاسبي من أجل تقديم معلومات محاسبية صحيحة.					
21	يمكن أن يكون من بين أهداف الرقابة الجبائية تطوير آلية الرقابة بما يحقق الجودة الشاملة					

					22	من خلال خبرتي في الميدان أرى أن المعلومات المحاسبية تحسنت من ناحية التصريحات الصادقة
					23	تحقيق الجودة بالنسبة للمعلومات يتأثر بأسلوب الرقابة الجبائية
					24	جودة المعلومات المحاسبية فعلا تحسنت خلال السنوات الأخيرة من نواحي متعددة
					25	إن تحقيق الجودة بالنسبة للمعلومات يعود بالدرجة الأولى إلى نتائج الرقابة الجبائية

شكرا على حسن تعاونكم معنا .

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

A Madame

A

Référence N° 125/DIWAT/CDI/SPCR/SC

Lettre avec
A.R

N°

AIN TEMOUCHENT

Le

15/07/2020

Avis de contrôle ponctuel de comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre établissement le 30/07 à 10 H, pour procéder à des opérations de contrôle portant sur Comptabilité et concernant les années 2017 , 2018 , 2019 en vertu des dispositions de l'article 20 bis du Code de Procédures Fiscales.

Nous vous saurions gré de bien vouloir tenir à notre disposition les documents comptables et pièces justificatives inhérents aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

TALEB SID AHMED

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

BOUDAOUJELHA

INSPECTEUR PRINCIPAL DES IMPOTS

الملحق رقم 02

Dans le cadre de la vérification au titre du programme 2020, dont vous avez fait l'objet pour les années 2017, 2018 et 2019, vous avez été destinataire d'un avis de vérification ponctuelle accompagné de la charte du contribuable vérifié en date du 15/07/2020 enregistré sous le N°125/DIWAT/CDI/SPCR/SC, par lequel il vous a été recommandé de présenter votre comptabilité telle que définie par les dispositions des articles 9 à 11 du code du commerce ainsi que la loi 07-11 du 25/11/2007 portant système comptable et financier (S.C.F).

Aussi, il vous a été précisé que vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pendant les travaux de vérification.

En outre, vous avez la possibilité de solliciter l'arbitrage du chef de centre des impôts de la wilaya en cas de difficultés ou d'erreurs manifestes d'interprétation d'une situation de fait ou de droit.

Après examen des documents comptables présentés, nous avons constatés ce qui suit :

La comptabilité en la forme

En la forme, les documents prévus par la réglementation commerciale notamment les articles 9 à 11 du code de commerce ont été présentés et sont tenus conformément aux règles édictées par le système comptable et financier, comptabilité accepté.

La comptabilité en le fond

❖ Les consommations des sacs comptabilisées au titre des années 2018, et 2019 sont supérieures par rapport aux consommations des sacs déclarés.

Nature de Sacs	2018			2019		
	50 kgs	25 kgs	10 kgs	50 kg	25 kg	10 kg
Stock emballage au 01/01	12470	14080	6740	2541	12385	6660
Achat	80352	21110	20050	119200	50650	15924
Stock emballage au 31/12	3914	11174	6740	6200	6450	6500
consommation Reconstituée	88908	24016	20050	115541	56585	16084
consommation déclarée	84716	12246	19350	111661	53859	15950
consommation dissimulée	4192	11770	700	3880	2726	134

Les chiffres d'affaires des années 2018 et 2019 sont reconstitués d'après les consommations des sacs reconstitués

Nature de sacs	2018			2019		
	50kgs	25kgs	10 kg	50kg	25kg	10kg
quantité de sacs	4 192	11 770	700	3 880	726	134
Prix de vente en DA	1000 DA	500,00	210,00	925,00	487,50	205
Rehaussement du CA	4 192 000,00	5 885 000,00	147 000,00	3 589 000,00	353 925,00	27 470,00
CA déclaré	110 279 250,00			165 553 650,00		
CA reconstitué	120 503 250,00			169 524 045,00		

- Vous avez bénéficié de la charge concernant des factures d'achats effectuées auprès du fournisseur **xxxx** inscrits sur le fichier national des fraudeurs FNF durant l'année 2018.

N° de Facture	Date de la Facture	Fournisseur	Montant
90	15/10/2018	xxx	110 029,38
TOTAL			110 029,38

- Vous avez bénéficié de la charge concernant des factures d'achats effectuées auprès du fournisseur **xxx** inscrits sur le fichier national des fraudeurs FNF durant l'année 2019.

N° de Facture	Date de la Facture	Fournisseur	Montant
50	02/12/2019	xxx	296 310,00
TOTAL			296 310,00

En matière de chiffre d'affaires

Les chiffres d'affaires déclarés pour les années 2017.

Les chiffres d'affaires des années 2018 et 2019 sont reconstitués d'après la consommation des sacs reconstitués.

ANNEE	2017	2018	2019
CA Déclaré	15 497 000,00	110 279 250,00	165 555 650,00
CA Reconstitué	15 497 000,00	120 503 250,00	169 524 045,00
Rehaussement	0,00	10 224 000,00	3 968 395,00

En matière des salaires

Sans observations

En matière de bénéfice

- *Le bénéfice déclaré pour l'année 2017 est maintenu.*
- *Le bénéfice de l'année 2018 est reconstitué par la réintégration de la charge concernant les factures du fournisseur inscrit sur le fichier national des fraudeurs ainsi que le rehaussement du CA apprêt application d'un taux de marge net déclaré de 7%.*
- *Le bénéfice de l'année 2019 est reconstitué par la réintégration de la charge concernant les factures du fournisseur inscrit sur le fichier national des fraudeurs. ainsi que le rehaussement du CA apprêt application d'un taux de marge net déclaré de 7%.*

ANNEE	2017	2018	2019
Bénéfice Déclaré	863 394,81	7 405 751,00	10 905 110,00
Charge à Réintégré		110 029,00	296 310,00
Rehaussement de CA		715 680,00	277 787,65
Benifice Reconstitué	863 394,81	8 231 460,00	11 479 207,65

Décompte des Droits

En matière de TAP

ANNEE	2017	2018	2019
CA Déclaré	15 497 000,00	110 279 250,00	165 553 650,00
CA Reconstitué	15 497 000,00	120 503 250,00	169 524 045,00
Rehaussement	0,00	10 224 000,00	3 970 395,00
Droits TAP	0,00	0,00	0,00
Pénalités	0,00	0,00	0,00
Total	0,00	0,00	0,00

الملحق رقم 05

Le montant des droits éludés est assorti des pénalités d'assiettes prévues par L'article 193-1 du CID.

En matière de l'IRG

ANNEE	2018	2019
Bénéfice Reconstitué	8 231 460,00	11 479 207,00
Bénéfice déclaré	7 405 751,00	10 905 110,00

Le montant des droits éludés sera assorti des pénalités d'assiettes prévu par L'article 193-1 du CID.